حافظ الأسد

وقضية فلسطين

الدكتور جورج جبور
رئيس الرابطة السورية للأمم المتحدة
عضو مجلس الشعب السوري: ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧

حافظ الأسد
وقضية فلسطين

الطبعة الثانية
دمشق، تشرين الثاني، «نوفمبر» ٢٠٠٨

المحتويات

إهداء الطبعة الثانية ٧

تقديم الطبعة الثانية ٩ـ١٢

الجزء الأول: ما نشر عام ١٩٨٨

الإهداء ١٥

. تقديم ١٧

. أولاً: حدود البحث وخطته..... ١٩ـ٢٤

. ثانياً: رؤية البعث لقضية فلسطين:

من البداية حتى إقرار الدستور..... ٢٥ـ٢٨

. ثالثاً: رؤية الرئيس الأسد لقضية فلسطين:

قراءة وثائقية..... ٢٩ـ٤١

. رابعاً: استخلاصات ومعالم عمل وعودة على بدء..... ٤٢ـ٥١

. مرفق رقم (١)

نص الاقتراح بإنشاء مؤسسة بحوث متخصصة في الدراسة المقارنة للاستعمار الاستيطاني في العالم ٥٣ـ٦٨

. مرفق رقم (٢)

نص قرار الأمم المتحدة «العادل والصائب» رقم «٣٣٧٩» الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٠ ..... ٦٩ـ٧١

الجزء الثاني: إضافتان

١. مقتطفات: من حديث **السيد الرئيس بشار الأسد** رئيس الجمهورية العربية السورية، رئيس القمة العربية: (آذار، مارس ٢٠٠٨ ـ آذار، مارس ٢٠٠٩) في افتتاح الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي: دمشق ٢٠٠٨/١١/٩ ..... ٧٥ـ٧٩

٢ـ مقال: نقاط ثلاث موجزة بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين لصدور القرار /٣٣٧٩/: العنصرية الصهيونية أمام مؤتمر دربان الثاني (جنيف نيسان ٢٠٠٩) ٨١ـ٩٠

عن المؤلف ٩١ـ٩٥

إهداء الطبعة الثانية

إلى ذكرى الرئيس حافظ الأسد
رحمه الله
أكثر القادة العرب التزاماً بأساسيات قضية فلسطين

وإلى المحاصرين في غزة، وكلٌ منهم، وهم مليون ونصف مليون
شخص، شهادة واضحة على ممارسات إسرائيل العنصرية

دمشق ٢٠٠٨/١١/٢٤
يوم صدور إعلان دمشق العالمي عن حق العودة

جورج جبـور

تقديم الطبعة الثانية

ثمة أسلوبان لتقديم الطبعة الثانية من كتاب نفذت طبعته الأولى التي نشرت قبل أكثر من عقدين.

الأسلوب الأول: إعادة الطباعة كما كانت في الطبعة الأولى مع إدخال حد أدنى من التعديلات التي لا بد منها، مع الإشارة ـ في النص ـ إلى إدخالها.

الأسلوب الثاني: العودة إلى النص لتطوير ما ورد فيه على ضوء متغيرات كشفت عنها الفترة الزمنية التي انقضت بين وقت كتابة النص (وهو هنا: الذكرى السابعة عشرة لقيام الحركة التصحيحية المجيدة في تشرين ثاني ١٩٨٧) وبين وقت صدور الطبعة الجديدة.

في الموازنة بين الأسلوبين رجح لدي اختيار الأسلوب الأول، للأسباب الثلاثة التالية:

١. في الأسلوب الأول يتم التعامل مع النص الأصلي كوثيقة هي بنت الظرف الذي كتبت فيه. تبدو فيها ملامح ذلك الظرف، بما تجسده تلك الخصوصية من أمانة، هي أساس في التعامل مع «الوثيقة».

٢ـ وفي الأسلوب الأول **سهولة في التعامل مع النص الأصلي** تمليها فسحة الوقت المتوفرة لتحقيق الهدف الآني المتوخى وقت إعادة الطبع.

الهدف الآني المتوخى إبراز موقف السيد الرئيس حافظ الأسد رحمه الله، من أهم قرار دولي صدر بشأن الصهيونية منذ تبلورها مؤسساتياً عام ١٨٩٧ إثر مؤتمر بال الشهير الذي بنتيجته ولدت المنظمة الصهيونية العالمية. **وفي الهدف الآني المتوخى تقديم مادة فكرية تصلح مرتكزاً لعمل مطلوب جداً وقت الكتابة أواخر تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨**، ونحن في موسمين: موسم الحفاوة بالذكرى الثامنة والثلاثين لقيام الحركة التصحيحية المجيدة، **وموسم الاستعداد العالمي لمؤتمر دربان الثاني المقرر انعقاده في جنيف خلال النصف الثاني من نيسان ٢٠٠٩**. ولكي أضع القارئ الكريم في أجواء يود كثيرون أن تسود في المؤتمر، الذي يعقد بعد بضعة أشهر، فقد ارتأيت إضافة مقتطفات من حديث السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، رئيس القمة العربية: ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ أمام البرلمانيين العرب يوم ٢٠٠٨/١١/٩. في المقتطفات قراءة واضحة للتيارات العنصرية في إسرائيل تصلح دليل عمل لكل من يرى أن تثار في مؤتمر دربان

الثـاني مـسألة توصـيف الـصهيونية بأنهـا شـكل مـن أشـكال العنـصرية والتمييـز العنـصري، كمـا نـص علـى ذلـك القـرار ٣٣٧٩ الـذي صـدر عـن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة في ١٠/١١/١٩٧٥ وألغته الهيئة ذاتها في ١٦/١٢/١٩٩١. كـذلك ارتأيت إضـافة مقـال نـشر معظمـه في جريـدتي **الثـورة** (١٠/١١/٢٠٠٨) **والنـور** (١٢/١١/٢٠٠٨) وعنوانـه:"**نقـاط ثلاثـة مـوجزة بمناسـبة الـذكرى الثالثـة والـثلاثين لـصدور القـرار ٣٣٧٩: العنـصرية الـصهيونية أمـام مؤتمر دربان الثاني: جنيف، نيسان، ٢٠٠٩**"

٣ـ تتركـز فـضيلة الأسـلوب الثـاني ـ المـشار إليـه في الأسـطر الأولى مـن هـذا التقـديم ـ في تطـوير مـا ورد في الـنص الأصـلي علـى ضوء المتغيرات. بما أنني قمت بهذا التطوير في كتابات لاحقة، فقد تضاءلت لـدي قيمـة تلـك الفـضيلة الـتي يـأتي بهـا الأسـلوب الثـاني، فرجح لدي اختيـار الأسـلوب الأول. قمـت بهـذا التطـوير في كتابـات لاحقة ضمت معظمها كتب ثلاثة هي:

١ـ نحـو علـم عربـي للـسياسة (دمـشق. ط/١/ عـام ١٩٨٩، بيروت ودمشق ط/٢/ عام ١٩٩٣، دار المنارة وتقع في ١٧٦ صفحة).

٢ـ القـرار رقـم ٣٣٧٩ ومـؤتمر دربـان: مقاربـات في العنـصرية الـصهيونية (دمـشق ط/١/، ١٩٩١، عمـان ـ الأردن ـ ط/٢/،

٢٠٠١، دمشق، ط/٣/، دار طلاس، وتقع في ١٦٤ صفحة. في الطبعة الثالثة إشارة إلى الأسباب التي من أجلها تم تعديل العنوان).

٣. وعد بلفور: ملامح أولية لبرنامج عمل عن الوعد بمناسبة العقد العاشر لصدوره: ٢٠٠٧/١١/٢٢ - ٢٠١٧/١١/٢ (دمشق، ط/١/ وط/٢/، ٢٠٠٧ دار طلاس وتقع الطبعة الثانية في ١٣٩ صفحة).

وأختم بكل الشكر لمن ساهم في إنجاز الطبعة الثانية من هذا الكتاب.

دمشق في ٢٠٠٨/١١/٢٤

جورج جبور

الجزء الأول

ما نشر عام ١٩٨٨

الإهداء

إلى أبطال الانتفاضة في الأراضي العربية المحتلة، الذين بنوا فأعلوا، بحجارتهم المجبولة بدمائهم، مؤسسة علمية إعلامية باذخة، أقنعت العالم كله بالحديث يومياً عن الصهيونية من حيث هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

دمشق ـ يوم عيد الشهداء
١٩٨٨/٥/٦

جورج جبور

تقديم

الصفحات التالية محاضرة دعاني إلى إلقائها (بصفتي الشخصية) أمين فرع الرقة لحزب البعث العربي الاشتراكي. وكانت المحاضرة التي ألقيت مساء الاثنين ١٩٨٧/١١/٣٠م في مدينة الطبقة الأولى في سلسلة محاضرات ضمن ندوة عنوانها «أضواء على فكر ومواقف الرفيق القائد حافظ الأسد». جاء عقد الندوة «احتفاء بالذكرى السابعة عشرة لقيام الحركة التصحيحية المباركة». أما العنوان الأصلي للمحاضرة فكان : «رؤية الرفيق القائد لقضية فلسطين والكيان الصهيوني كاستعمار استيطاني» ورأيت تغيير العنوان تسهيلاً بينما أبقيت على نص المحاضرة بحرفة باستثناء موضع أشير فيه إلى إضافة.

ونظراً لأهمية الموضوع، ولأنني أشعر أن الصفحات التالية لا توفيه كل حقه، فإنني آمل العودة إليه لتوسعه وأرجو أن تسعفني الظروف للقيام بذلك.

المؤلف

أولاً ـ حدود البحث وخطته:

١ـ معقدة دائماً العلاقة المتبادلة بين الشخص الهام في التاريخ وبين القضية الهامة. فالشخص الهام لا يمكن أن يكون كذلك إن لم يكرس نفسه لقضية هامة. كذلك قد تصبح أهم القضايا نسياً منسياً إن لم يقيض لها شخص هام يوفيها حقها فيجعلها همه لأنها هم الأمة. وهكذا فالعلاقة المتبادلة بين الشخص الهام والقضية الهامة إنما هي علاقة صعود متبادل طرداً في مرتبة الأهمية.

إلاّ أنَّ لهذا الصعود المتبادل حدوده المفروضة عليه، مرنة بمقدار، ثابتة بمقدار.

تلكم خلاصة فيها فلسفة تاريخ، وفيها تأملات عن أهمية الشخص في التاريخ، وعن مجال الأهمية وحدودها أيضاً. هذه الخلاصة حد أول من حدود بحثنا هنا.

أما الحد الثاني فمن مرتبة براغماتية لا فلسفية. لكي نحكم على شخص ما، أي شخص، لا بد أن تكون أمامنا معطياته كلها وآثار تلك المعطيات. على معلمة ما من معالم تلك الآثار قد يتوقف الحكم على الشخص الهام كله، أي بما بَعْدَهُ قد يُحكم على الشخص الهام. ولأضرب مثلاً مما قرأت صباح يوم

الكتابة هذا (١٩٨٧/١١/٢٦) يوضح ما أقول. أهم ما قرأته في صحف هذا الصباح قول منسوب إلى الأستاذ أحمد بهاء الدين من أن خالد جمال عبد الناصر «متورط في عملية قتل دبلوماسيين إسرائيليين وإصابة ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين في عمليات عدة»[١]. إن حرّك هذا الخبر مشاعر الجماهير المصرية فملأت شوارع القاهرة وألغت معاهدة السادات - بيغن كان لنا تقييم معين لجمال عبد الناصر. وإن قابلت الجماهير المصرية هذا الخبر باللااكتراث المحير الذي به قابلت زيارة السادات للقدس (وهي حدث أعظم لا ريب) كان لنا تقييم آخر لعبد الناصر، رغم أن عبد الناصر كان قد انتقل إلى جوار ربه قبل أبعد الحدثين إلينا بوقت طويل.

ذلكم حد، من مرتبة براغماتية، من حدود الحكم على شخص هام في التاريخ. وثمة حد ثالث من حدود البحث وبه أختم.

---

[١] . **السفير** ١٩٨٧/١١/٢٦ ومن المفيد الرجوع في العدد ذاته إلى افتتاحية عن الموضوع تكاد من روعتها تكون أكبر من الحدث كتبها الأستاذ طلال سلمان بعنوان «العائدون لتبقى إسرائيل والخارجون لتعود مصر». أما الأستاذ أحمد بهاء الدين فصحفي عربي معروف من مصر، نُبِّهَ ذكره خاصة في فترة عبد الناصر ويعتبر ممن استمروا مخلصين له. زاملت الأستاذ بهاء الدين لفترة محدودة خريف عام ١٩٧٢ حين كنا سوية مع آخرين أعضاء لجنة أنشأتها جامعة الدول العربية لبحث العلاقات العربية - الإفريقية فوجدته هادئاً بعيداً عن الضجيج والاصطناع.

«يعاني كل ما بخط في العلوم الاجماعية من اختلاط الذات بالموضوع» ـ هكذا قلت في مقدمة كتابي الفكر السياسي المعاصر في سورية[٢]، «من اضطرام العواطف البشرية إذ تتوجه إلى الأحداث الواقعية تحاول موضعتها». الحد الثالث إذن حد كامن في ذاتية الكاتب، وقديماً قال الشاعر:

فعين الرضا عن كل عيب كليلة

ولكن عين السخط تبدي المساوئا

ولن يجادلني أحد إذا قلت أن معظم ما خط عن الرئيس حافظ الأسد في هذا القطر إنما خط لا بعين الرضى ويده بل بعين المحبة ويدها. مثل هذه المحبة الدفاقة إزاء الرئيس الأسد التي يحفل بها القطر، بل والوطن العربي على حد ما يُسْتَشَفُ أحياناً عبر المسطور والمنظور، وأحياناً أخرى عبر ما يُستكنَهُ مما تجيش به الصدور[٣]، مثل هذه المحبة حد على موضوع البحث، حد أعلم أنني لن أخرج منه مهما بذلت من جهد واع لحده بالمنطق العلمي الصارم.

---

[٢] ـ لندن ١٩٨٧، صدر عن دار رياض الريس. والمقتطف من ص: /١٥/.

[٣] ـ من المؤسف أن إعجابك برئيس بلد عربي غير بلدك قد يفسر عند سلطات بلدك تفسيراً يسيء إليك. مَنْ في مصر مثلاً يستطيع إعلان أن حافظ الأسد يحرّك عواطفه القومية وينتزع الإعجاب ببراعته السياسية؟ إلاّ أن هذا ما ألمسه لدى كثير من المفكرين المصريين ذوي النزوع القومي العربي.

٢ ـ الخطة التي كان علينا أن نتبناها لنكتب رؤية الرئيس الأسد للقضية الفلسطينية غير ممكنة التطبيق حتى الآن في هذا القطر، مع الأسف، إلا بمشقة كبرى أعترف أنني غير قادر على معاناتها كلها ضمن الوقت القصير الذي أعطي لي لتهيئة هذا المحاضرة. ولأُبين: رغم كل ما اهتمت به جهات حزبية وحكومية وأشخاص يتدفقون محبة للرئيس من توثيق أقواله، ورغم كل ما تضمنه ذلك من إنفاق، إلا **أن حظ التوفيق في التوثيق جانب الجميع بلا استثناء** (وأقوالها دون أدنى شعور بالتحفظ). حتى أنني حين تلقيت الطبعة الثانية من مختارات العماد مصطفى طلاس **كذلك قال الأسد** هنأته متمنياً سرعة إصدار طبعة ثالثة[٤]. ولأطرح فكرة واحدة فقط هنا في كيفية التوثيق: ثمة فن الفهرسة (وبالإنكليزية الـ Indexing). لماذا لم نفهرس حتى الآن أقوال الرئيس التي تصدر سنوياً في مجلدات واكتفينا لها بجداول محتويات[٥]؟ ولأطرح فكرة ثانية: لماذا لم يعتمد كل من العماد

---

[٤] ـ نشرنا في جريدة **الثورة** تقييماً للطبعة الأولى من «**كذلك قال الأسد**» (بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٨) فأتت الطبعة الثانية وأخذت ببعض ملاحظاتنا ولم تأخذ بها كلها، فكتبنا إلى العماد طلاس نلفت نظره إلى أهمية ملاحظاتنا التي لم يؤخذ بها ونحثه على إصدار طبعة ثالثة أجود.

[٥] ـ تصدر هذه المجلدات عن الإدارة السياسية وعن دار البعث ودون تنسيق بينهما، على ما نحسب.

طلاس والأستاذ أحمد قرنة في مجموعتيهما الموضوعيتين بأقوال الرئيس تصنيف أهداف حزبنا في الوحدة والحرية والاشتراكية؟ هل يخرج ما قاله رئيسنا عن مقولات الوحدة والحرية والاشتراكية؟ لا! هل تضيق هذه المقولات عن استيعاب فكره؟ لا أيضاً، وإلا لما كان بينه وبين البعث جدارة متبادلة[٦].

---

[٦] ـ استطعت في كتابي آنف الذكر (حاشية/٢/) محورة الفكر السياسي في القطر (باتجاهاته كلها) ضمن محاور الوحدة والحرية والاشتراكية ولقيت هذه التجربة استحسان النقاد.

وإذا كنا لن نكرر هنا انتقادنا لمجموعة طلاس (ط/١/١٩٨٤ ـ ط/٢/ ١٩٨٥)، وإذا كان كل مطّلع على مجموعَتَيْ طلاس وقرنة يقطع بأن مجموعة قرنة هي الأفضل فهذه ملاحظاتنا على قرنة مأخوذة من جدول المحتويات:

ـ الموضوع الأخير من الجزء الأول (الشبيبة والطلبة) مرتبط أوثق ارتباط بالموضوع ما قبل الأخير من الجزء الثاني (التربية والتعليم العالي).

ـ الموضوع الثالث من الجزء الثاني (المرأة ـ العمال ـ الفلاحون) مرتبط بالمواضيع الأربعة التي تليه. وبالموضوع ما قبل الأخير من الجزء الرابع.

ـ أما أهم «تلاحم» واضح في مواضيع عزل بعضها عن بعضها الآخر دون مبرر فهي المواضيع (٢و٣و٤) من الجزء الثالث (فلسطين ـ مؤتمر جنيف ـ زيارة السادات) فيما بينها ومع الموضوع الأخير من الجزء الرابع (إسرائيل والصهيونية). أما المعلومات البيبلوغرافية الدقيقة عن المجموعتين فكما يلي:

ـ **كذلك قال الأسد**: اختارها وقدم لها العماد مصطفى طلاس، (الطبعة الثانية ـ مزيدة ـ دمشق ـ دار طلاس ١٩٨٥) وتقع في (١٠٠١) صفحة من القطع الكبير.

ـ أحمد قرنة: **حافظ الأسد: صانع تاريخ الأمة وباني مجد الوطن** ـ موسوعة كاملة ١٩٧٠- ١٩٨٥ _ حلب ـ بيروت ـ دار الشرق العربي) وتقع في أربعة أجزاء أولها في (٤٥٢) ولا تاريخ للنشر، وثانيها في (٥٠١) ص وثالثها في (٥٧٣) ص ورابعها في (٥٤٩)ص وتاريخ نشر الأجزاء الثلاثة الأخيرة عام ١٩٨٦.

أما المشقة المطلوبة مني، غير القادر على معاناتها الآن، فهي أن أقوم بجمع كل ما قاله الرئيس الأسد عن قضية فلسطين فأخرج معها برؤية كاملة، **رؤية رجل العرب الأول لقضية العرب الأولى**. وفي غياب هذا الاختيار الأول كان لابد لنا من اختيار ثان هو ما نفذته.

اخترت، وأنا معايش منذ بداية الحركة التصحيحية، فكر الرئيس وسياسته، ومناقش له فيهما، وعامل معه مديراً لدراساته، أن أركز على خطابين ألقاهما على أقرانه رؤساء الدول في مؤتمرين هامين جداً هما أول ما شهد من مؤتمرات دولية وآخرها حتى الآن. أعني بهما المؤتمر الرابع لقمة دول عدم الانحياز (أيلول سبتمبر ١٩٧٣) والمؤتمر الخامس لقمة الدول الإسلامية (كانون ثاني يناير ١٩٨٧). في مثل هذا الاختيار ثمة علو مستوى المناسبة، وثمة أيضاً المدى الزمني الواسع. على أن علينا قبل النظر في قضية فلسطين من خلال هذين الخطابين أن نقدم رؤية البعث لقضية فلسطين منذ البداية.

ثانياً: رؤية البعث لقضية فلسطين: منذ البداية حتى إقرار الدستور:

لأن البعث وريث شرعي للثورة العربية الكبرى وللنضال الوطني في «سورية الشمالية»[٧] أثناء الانتداب الفرنسي لا سيما لعصبة العمل القومي[٨] فقد كان اهتمامه بقضية فلسطين مرادفاً تقريباً لوجوده. وهكذا فإبان معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٤٤ أخذ البعث يحذر من مغبة التأييد الأمريكي القوي للصهيونية على حساب الحق العربي ويفضح تصريحات المسؤولين الأمريكيين الممالئة للصهيونية، وإذا كان من المعلوم الآن أن مواسم انتخابات الرئاسة الأمريكية (مرة كل أربع سنوات) إنما هي مواسم شتم العرب، فلعل البعث

---

[٧] سورية الشمالية هي سورية الحالية ولبنان الحالي، وسورية الجنوبية هي فلسطين وما أصبح شرقي الأردن. وكانت سورية أي بلاد الشام وحدة واحدة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. انظر المقابلة معنا التي نشرت في مجلة **الصياد** اللبنانية (١٩٨٥/٦/٢٦ أجرى المقابلة الأستاذ جان دايه) والتي ردت عليها إذاعة الكيان الصهيوني بافتراءات يومي ٩ و ١٩٨٦/٣/١٠.

[٨] عن عصبة العمل القومي ودورها وما يثيره هذا الدور حتى الآن من ردود فعل مختلفة انظر كتابنا «**الفكر السياسي المعاصر في سورية**» ومراجعة الأستاذ نسيب نمر له في **النهار** (٥و٦و١٩٨٧/١٠/٧) وتعقيب الأستاذ حسن الأمين على المراجعة في **النهار** أيضاً (١٩٨٧/١٠/١١) وردنا على المراجعة والتعقيب (**النهار** ١٩٨٧/١٠/٢٥)، ثم تعقيب الدكتور حسن دندشي (النهار ٢٩و١٩٨٧/١٠/٣٠) كذلك أثير موضوع العصبة في ندوة مناقشة مفتوحة للكتاب عقدت في اتحاد الكتاب العرب بدمشق مساء يوم ١٩٨٧/١١/٧.

كان أول من تيقظ إلى ذلك في الأوساط السياسية والفكرية العربية على امتداد الوطن العربي. وعمر هذا التيقظ الآن نيف وأربعة عقود. ثم في مطلع عام ١٩٤٥، وبالتحديد في ١٩٤٥/١/١٤، حين أصدر البعث بيانه الشامل عن مشاكل العرب، **وتوجه فيه إلى بريطانيا مطالباً إياها بإلغاء وعد بلفور**، درس البعث في هذا البيان مدى صحة ما تدعيه الصهيونية من أنها حل لمشكلة اليهود في العالم مبرهناً ـ وربما لأول مرة في تاريخ الفكر السياسي والقومي المعاصر ـ أنها ليست علاجاً صحيحاً لتلك المشكلة[٩]. هذا التيقظ لدى البعث لأبعاد قضية فلسطين، ولأبعاد الصهيونية وامتداداتها الدولية، خاصة في أمريكا وبريطانيا، ولوهميتها كحل مصطنع لمشكلة اليهود في العالم، لم يكن بالأمر العادي

[٩] أرى دائماً في هذا البيان «نواة» لما أدعو إليه منذ عام ١٩٦٢ من ضرورة إنشاء «**مؤسسة لدراسات الوحدة العربية**» تضع سنوياً (أو دورياً) مسحاً بمشاكل العرب وكيفية استنباط الوحدة من هذه المشاكل، انظر المشروع الأكثر تقدماً الذي طورناه في هذا الصدد والمنشور في مجلة «**المعرفة**» الشهرية الدمشقية (أيلول سبتمبر ١٩٧٢) والذي ناقشته ندوة عقدت لهذا الغرض في دار البعث ـ ونشرت **البعث** (في عددها بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦) خلاصة عن أعمال الندوة التي ساهم بها كل من **الدكاترة نشأة حمارنة، صابر فلحوط، مطانيوس حبيب، فاروق الباشا، رزق الله هيلان وأديب خضور بالإضافة إلى صاحب هذه الأسطر**، أما كيف «تحول» مشروعنا إلى مركز دراسات الوحدة العربية (ومقره بيروت) فذلك أمر آخر أشرنا إليه في ردنا على الأستاذين نمر والأمين في **النهار** (١٩٨٧/١٠/٢٥) ومناسبة الرد في الحاشية السابقة.

في السياسة العربية آنذاك، بل كان أمراً استثنائياً أتاحه تقدم فكر البعثيين، واستيعابه للفكر العالمي أو على الأقل معرفته الحميمة به[١٠].

ثم إن هذا التيقظ المبكر ترك أثره في دستور الحزب الذي أقر في نيسان ١٩٤٧. فرغم أن قضية فلسطين لا تظهر تحت هذه التسمية في تلك الوثيقة المختصرة، إلا أننا نجد في مكان بارز من تلك الوثيقة، وبالتحديد في المادة /١١/ من المبادئ العامة التي لا يجوز تعديلها، ومباشرة بعد تحديد الموقف من مسألة هامة هي مسألة «من هو العربي»، نجد معالم حل لقضية فلسطين يعتمل في الوجدان العربي المنشغل آنذاك بهذه القضية وبمثيلتها قضية الجزائر من حيث أنهما حالتا استعمار استيطاني. فلنقرأ:

«المادة /١١/: يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية».

---

[١٠] نجد نموذجاً نظيراً لهذه الصفة اللصيقة بالفكر البعثي في فكر الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي تيقظ باكراً أيضاً لأبعاد قضية فلسطين، ذكرنا هذا الأمر في دراسة لنا ستظهر قريباً في القسم الثاني (التحليلي) من الموسوعة الفلسطينية التي تنشرها هيئة الموسوعة الفلسطينية ومقرها دمشق.

ونلاحظ في هذا النص ثلاثة أمور:

١ـ استعماله تعبير «هجرة لغاية استعمارية» وهو ما يطلق عليه الآن تعبير استعمار استيطاني.

٢ـ صلة القربى بين هذا النوع من الاستعمار وبين العنصرية.

٣ـ إصراره على «قومية الاهتمام» بالموضوع. فالتكتل العنصري المرفوض مُوَجَّهٌ «ضد العرب»، أي ضد العرب كلهم لا ضد الفلسطينيين أو الجزائريين منهم.

مغزى هام نستخلصه مما سبق: بدأ البعث رائداً فكرياً في الوطن العربي. فلنحافظ له على هذه الريادة التي سعينا (في نيسان ١٩٨٧) لكي تكون شعاراً يبتدئ به البعث عقده الخامس[١١].

---

[١١] للمزيد من التفصيل عما ورد في هذا الجزء يمكن الرجوع إلى بحثنا بعنوان «القطر العربي السوري وقضية فلسطين: ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧: بدايات تحليل البعث للقضية العربية الأولى» المنشور في مجلة **الطليعة** (الأسبوعية وكانت تصدر في دمشق) والمعاد نشره في كتاب أصدرته القيادة القومية عنوانه: **احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي** (دمشق لا تاريخ للنشر) ص٢٨٣ ـ ٢٩١.

ثالثاً: رؤية الرئيس الأسد لقضية فلسطين: قراءة وثائقية:

١ـ مقدمات:

مباشرة بعد انتخاب الرفيق حافظ الأسد رئيساً للجمهورية في آذار ١٩٧١ قام بجولة في المحافظات السورية ألقى خلالها عدداً من الخطب، وكانت قضية فلسطين حاضرة فيها على نحو بارز رغم أن الانشغال كان آنذاك بالهم الداخلي.

ثم في صيف ١٩٧١، وبعد أن وجهني الرئيس إلى إعداد دراسة تفصيلية عن منظمة الأمم المتحدة، سريعاً ما وجهني إلى تلخيص كتابي بالإنجليزية عن الاستعمار الاستيطاني ففعلت. في تلك الأثناء ظهرت مراجعة لذلك الكتاب في مجلة **شؤون فلسطينية** (العدد الثالث تموز ـ يوليو ١٩٧١) تؤكد أن الموضوع الذي يعالجه الكتاب ينبغي أن يكون محل اهتمام جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية معاً. ثم في خريف ذلك العام رفعت للرئيس الأسد اقتراحاً بإنشاء «**مؤسسة بحوث متخصصة في الدراسة المقارنة للاستعمار الاستيطاني في العالم**»، فاقترن الاقتراح بتبني الرئيس له، وأرسل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٤ (وقد جعلنا نصه مرفقاً بهذه الصفحات). ثم كان

من أمره ما كان على نحو ما ذكرت في بحث مستقل عنوانه «خلق العلم النافع» قدم إلى ندوة لعلماء السياسة العرب في لارنكا بقبرص مطلع هذا العام ١٩٨٧[١٢].

٢ـ خطاب الجزائر:

وبعد عامين ونصف من تسلم الأسد منصب رئاسة الجمهورية عقد المؤتمر الرابع لقمة دول حركة عدم الانحياز، تلك الحركة التي ابتدأت عام ١٩٦١. في ذلك المؤتمر ألقى الرئيس الأسد أول خطاب دولي له أمام أقرانه من رؤساء الدول فحاز بخطابه هذا شهرة دولية واسعة كرجل دولة من طراز رفيع في إطلاعه[١٣]. وإليكم أهم ما ورد في الخطاب من فقرات ذات علاقة بموضوع محاضرتنا:

ـ «.. على الرغم من الهدوء الظاهري، ثمة بؤرتان خطيرتان للتوتر تهددان مستقبل البشرية في منطقتين من أغنى المناطق وأهمها موقعاً استراتيجياً، هما إفريقيا والوطن العربي.

* * *

---

[١٢] ظهرت خلاصة عن البحث في عدة دوريات عربية نذكر منها **المناضل** (العدد ٢٠٤ ـ ٢٠٥ كانون ثاني ـ شباط ١٩٨٧) ص٨ ـ ٢٧.

[١٣] ذكرنا في المصدر السابق ما جاء به الخطاب عن فلسطين وإسرائيل والصهيونية. كما يمكن الرجوع إلى ما اقتطفناه من الخطاب في الصفحات ٢٣٠ ـ ٢٣١ من الجزء الثالث من **مجموعة أحمد قرنة**، وتكرر هذه المجموعة بعض ما اقتطفناه من الخطاب في ص٣٤٥ ـ ٣٤٩ من الجزء الرابع.

«ففي الوطن العربي قام النظام الإمبريالي الأوروبي بزرع كيان استيطاني، مستخدماً شوفينية مصطنعة، وتمت هذه العملية على حساب شعب اضطهد وأخرج من وطنه وسلبت مقومات وجوده، ومورست العنصرية بأقسى أنواعها على من بقي منه في ذلك الوطن، فحرم المواطن العربي الفلسطيني من أبسط حقوقه: صودرت أراضيه، وأقيمت عليها مستوطنات للغزاة، وطبقت العنصرية بكامل أبعادها وأبشع صورها في مجالات التعليم والعمل والحقوق المدنية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد هذا الكيان الاستيطاني عدواناً بقدر ما تسمح له قوته والدعم الإمبريالي الذي يلقاه، امتد إلى أراضي دول مستقلة أعضاء في الأمم المتحدة، وكان هذا العدوان والامتداد في العدوان الحالة الأولى والوحيدة من نوعها في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

* * *

«وما يزال هذا الكيان الاستيطاني يؤكد عزمه على متابعة اندفاعه العدواني والتوسعي والعنصري بدعم غير محدود من الولايات المتحدة الأمريكية.

* * *

«واستطراداً، أريد أن أذكّر بالتشابه الكبير بين هذا الوضع في الوطن العربي وبين الوضع القائم في أفريقيا، وأن أؤكد التماثل البنيوي والتعاون الوثيق بين الكيان الصهيوني الاستيطاني وبين الأنظمة الاستيطانية العنصرية في جنوب أفريقيا وزمبابوي.

* * *

«إن صلات القربى هذه تعود إلى وحدة الأصول الاستعمارية وإلى وحدة الأهداف، **هذه الوحدة التي عبر عنها تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية في مذكراته، ضمن رسالة خطها إلى سيسل رودس، وصاغها بعبارات الإعجاب «بالاستعماري الناجح»، وبالتمني أن ينال رضاه ويحظى بموافقته على استعمار فلسطين، أسوة بما فعله رودس في البلاد التي يريد لها خلفاؤه أن تحمل اسمه.**

* * *

«فما تلك التجربة، المدهشة في شذوذها وانحرافها والمتمثلة في نظام سميث ككيان استيطاني، إلا تكرار لما جرى في فلسطين قبل ذلك الوقت بما يقرب من عقدين. وأننا إذ نستذكر هذا

التاريخ، فلكي نؤكد اليوم أيضاً على **التماثل الإيديولوجي بين الصهيونية والأبارتايد**، وعلى ضرورة تحرير الوطن العربي وأفريقيا من العنصرية المقيتة المنبثقة حكماً عن كيانات استيطانية تشعر بتفوقها متحدية بذلك المثل العليا للبشرية.

* * *

«إن العدوان الواقع على الأمة العربية والشعوب الأفريقية، يشكل أخطر تحد تواجهه البشرية فيما تبقى من هذا القرن، وإنه لمن أنصاف البشرية لنفسها أن تتخذ من كبح اندفاع هذا العدوان هدفاً، وأن تتخذ من التدابير ما يكفل تحقيق هذا الهدف. وبهذا المعنى فإن النضال ضد الصهيونية والأبارتايد يمثل طليعة نضال البشرية ويجسد تطلعاتها. وبذلك فإن هذا النضال ليس واجباً على مجموعة من الشعوب فقط، وإنما هو في حقيقته العليا واجب على الإنسانية جمعاء تجاه ذاتها.

«أما واجبنا المباشر، فهو أن نمارس مزيداً من الاعتماد على الذات، وأن نوحد قوانا كلما أمكن ذلك، وأن تتعاون على نحو أوثق طلائعنا الثورية المقاتلة. ذلك أن التناقض الأكبر هو التناقض بين الكيانات الاستيطانية والذين يدعمونها من جهة، وبين قوى التحرر من جهة أخرى».

* * *

«ولقد كانت مناهضة شعبنا للاستعمار والعنصرية في أفريقيا وما تزال مبدأ نلتزم به. وأنه لمن دواعي الارتياح، وأنها لظاهرة من ظواهر توحد الفكر والعمل، أن نرى دولاً افريقية كثيرة تتخذ مبدأ لها مناهضة العنصرية الصهيونية».

(انتهت المقتطفات من خطاب الرئيس الأسد)

وإذا كانت فقرات الخطاب واضحة لا تحتاج إلى شرح سياسي لفهمها، فلا بد **من إكساء هذه الفقرات صيغة علمية اكتساباً لقناعة كل البشرية بها.** ثم إننا لا نخطئ إذا اعتبرنا الفقرة الأهم فيما سبق هي تلك التي تنص «على ضرورة تحرير الوطن العربي وإفريقيا من العنصرية المقيتة المنبثقة حكماً عن كيانات استيطانية تشعر بتفوقها متحدية بذلك المثل العليا للبشرية».

ولعلي أذكّركم بأن قمة الجزائر اعتمدت تعبير «كيان الاستعمار الاستيطاني» لوصف «إسرائيل» في بعض المواقع من البيان الختامي*.

---

* لصاحب هذه الأسطر وللفلسطيني الدكتور نبيل شعث، عضوي لجنة صياغة البيان، الفضل في وضع هذا التعبير (إضافة في تشرين ثاني ٢٠٠٨).

[[ثم إن من بواعث الارتياح أن نجد ملامح من الأفكار التي جاء بها الخطاب حاضرة في عديد من البيانات السياسية العربية الرسمية التي تلته. من ذلك مثلاً أن **أمير الكويت** ذكر في رسالة له بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنصرية عام ١٩٨٢ ما يلي:

«كما يمارس المستوطنون البيض المظالم الفادحة في جنوب إفريقيا يمارسها المستوطنون الإسرائيليون في أرض فلسطين العربية، ويعاني العربي من الاضطهاد فوق أرض عاش عليها آباؤه وأجداده عشرات القرون، ويلقى الظلم على يد وافدين غرباء لا جذور لهم في الأرض ولا فروع».

ولعل أبرز أنموذج حديث جداً، لحضور الملامح هذه، الفقرات التالية من خطاب **الملك حسين**، ملك الأردن، مفتتحاً في عمان يوم ١٩٨٨/٣/٢١ المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي:

«فسياسة الاستعمار الاستيطاني التي تمارسها إسرائيل في حقبة تصفية الاستعمار، ظاهرة لا تختلف في شذوذها عن سياسة التمييز العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا، في عصر الدفاع عن حقوق الإنسان، فكلاهما ظاهرتان تتناقضان مع حركة التاريخ، ولذا فهما محكومتان بالفشل، ولأنهما كذلك، فإن

المكابرة هي الصفة المميزة التي تصبغ أصحابهما، مثلما أن التوتر والمعاناة والمرارة وانتشار الشرور، هي التي تصاحب هذه المكابرة.

ولعل ما يزيدنا حيرة وحزناً أن نرى بعض الجهات أو الدول، ما زالت تدعم هاتين السياستين أو تسايرهما في السر أو العلن.

ومن هنا لا بد من التصدي الجماعي والقطري الحازم لهذه الظواهر الشاذة والسياسات العدوانية]]*.

٣ـ خطاب الكويت:

آخر خطاب ألقاه الرئيس الأسد بين أقرانه رؤساء الدول كان خطابه أمام مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت (٢٦ ـ ١٩٨٧/١/٢٩)، في هذا الخطاب ابتدأ الرئيس الأسد حديثه، في جو سياسي معلومة توجهاته، بإظهار أهمية الصراع العربي ـ الصهيوني التي «لا تأتي من عدد السنين التي مضت من عمره وإنما من الأخطار الضخمة التي يحملها». وانطلق الرئيس الأسد بعد ذلك يشرح أطماع الصهيونية ويحلل عواملها في قوله:

«وما يجعل الأخطار الصهيونية أكثر المشاكل الدولية عمقاً تعقيدياً هو **تفردها عن مشكلات العصر بالفلسفة العقائدية والأسس الفلسفية والركائز الدينية التي تستند إليها**».

---

* أضيف ما بين المعترضتين الحادتين إلى نص المحاضرة، وقت الطباعة في أيار (مايو) ١٩٨٨.

ومن هذا التفرد نبعت عنصرية الصهيونية وبينّها الخطاب موضحاً أولا المرتكزات الدينية.

وبعد أن أوضح الرئيس المرتكزات الدينية للصهيونية سرعان ما أكد على «**سياسية**» **هذه المرتكزات لا على دينيتها** حين قال:

«**لو كانت المسألة دينية بحتة لما برزنا لأنفسنا مناقشتها**». ويتابع الرئيس مباشرة فيقول:

«إننا مسلمون مؤمنون ونحترم الأديان وحرية التدين ولكن عندما تحاول فئة من الناس **تحويل الدين إلى أداة للتمييز العنصري** ووسيلة لاستعباد الشعوب ونهب ثرواتها ومصادرة حقوقها وتشريدها من أوطانها، وعندما تجعل هذه الفئة من الظلم والقهر والعدوان والأطماع الإقليمية عقيدة دينية لا تحتمل المناقشة وتعمل كل يوم على تنفيذها بدعم مادي ومعنوي من القوى الإمبريالية، نجد من الواجب علينا التصدي لها وأن نقاومها وأن نفضح مرتكزاتها العنصرية والعدوانية وغاياتها السياسية.

«إن **أسس العقيدة الصهيونية كانت في الكتب قروناً عديدة ولكنها تحولت وبرزت واقعاً سياسياً مادياً عدوانياً توسعياً متحركاً في منطقتنا متزامنة مع بروز**

الإمبريالية وتطلعاتها إلى السيطرة على بلادنا وثرواتنا.

لقد جعلت الصهيونية السياسية العنصرية والإمبريالية هذه العقيدة وسيلة من وسائل العدوان على شعوبنا وقوة صدامية في حربها المستمرة على حركات التحرر والانبعاث القومي للشعوب المستعمرة والمضطهدة، وبذلك انتفى المحتوى الديني لهذه العقيدة وأصبح محتوى سياسياً إمبريالياً معادياً للبشر وخطراً حقيقياً على الأمن والسلام في العالم.

«نحن لسنا عنصريين. نحن نحترم الناس جميعاً. ديننا دعا إلى المحبة والمساواة بين الناس، ولم يفرق بينهم على أساس اللون والجنس والانتماء الجغرافي. ولكنه دعا في الوقت نفسه إلى رفض ومقاومة الظلم والعدوان والاستعباد والتمييز بين البشر».

بعد المرتكز الديني لعنصرية الصهيونية التفت الرئيس الأسد ليقارن بين الصهيونية والنازية التي توصف بأنها فلسفة الفلسفات العنصرية في هذا القرن.

ثم تعرض إلى القرار /٣٣٧٩/ فعلق عليه بهذه الكلمات:

«لقد اكتشف المجتمع الدولي الحقيقة العنصرية والعدوانية للصهيونية فوصفت الجمعية العمومية للأمم

المتحدة الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية. ولكن الصهاينة لم يهدأوا من يومها. إنهم يمارسون نشاطاً هائلاً في مختلف أنحاء العالم، ويمارسون شتى أنواع الضغوط على الشعوب وحكوماتها كي تعود عن هذا القرار العادل والصائب. وكانت المحصلة الأولى لهذا النشاط القرار الذي اتخذه كونغرس الولايات المتحدة الأميركية برفض قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الخاص باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية».

ثم بين الرئيس الأسد سامية العرب ولا سامية اليهود فيما أظنه أول شرح عربي علمي على مستوى رئاسي لبطلان تخصيص السامية باليهود، ذلك أن العرب ساميون أيضاً، وهكذا فهم إذن. وبالتعريف، لا يمكن أن يكونوا لا ساميين.

وتقدم الرئيس الأسد في خطابه فبين تاريخ تحديات الكيان الصهيوني لقرارات الأمم المتحدة فذكر القرار رقم ٢٣٧ (بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٣) الذي يربط عضوية «إسرائيل» في الأمم المتحدة بإعطاء الفلسطينيين حقوقهم بما فيها حق العودة إلى فلسطين. وينتهي الرئيس الأسد من هذا التبيان إلى أن:

«عضوية «إسرائيل» في الأمم المتحدة كانت منذ البداية مشروطة، وهي اليوم ساقطة قانوناً لأن «إسرائيل» لم تنفذ شروط قبولها ويجب إخراجها من المنظمة الدولية من الوجهة القانونية والأخلاقية».

بعد ذلك تناول الرئيس الأسد موضوع الهيمنة الصهيونية في أمريكا وفي أوروبا الغربية مكرراً كلمة أصبحت شهيرة في العالم كله:

« لا يوجد سياسة أمريكية في الشرق الأوسط بل سياسة إسرائيلية تنفذها أمريكا».

ومثَّلَ الرئيس لذلك بمثال الإرهاب الذي تريد إسرائيل من ورائه « تحريم كل عمل من أعمال المقاومة» ضدها، واستطرد فبحث مطولاً في موضوع الإرهاب ولا سيما إرهاب الدولة الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية، وإرهاب «إسرائيل» التي كانت أول من بدأ بخطف الطائرات المدنية.

ولم يشأ الرئيس الأسد إلا أن يعرج في خطابه على جنوب أفريقيا فدان جرائم ذلك النظام العنصري واعتبره « مع حليفه النظام العنصري الصهيوني في فلسطين جزءاً من النظام الامبريالي المناهض لحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدواً لهذه الشعوب».

وبعد أن شرح الرئيس الأسد باستفاضة عنصرية الصهيونية اتجه فبحث ردّ الفعل العربي على تلك العنصرية لينتهي إلى القول أن سورية «تضحي من أجل مبادئها... وهي بذلك لا تقوم ببطولة بل تؤدي واجباً طبيعياً».

وقبل أن ينتقل الرئيس الأسد إلى معالجة بقية المسائل الموضوعية على جدول أعمال مؤتمر القمة قال قولته الشهيرة:

«لا يمكن أن يكون العربي مع العرب ومع «إسرائيل» في آن واحد. لا يمكن أن يكون المسلم مع المسلمين ومع أعداء المسلمين في آن واحد. لا يمكن أن يكون العربي مع العرب كلاماً ومع «إسرائيل» موقعاً واتفاقاً.»

وهكذا أخذ يعالج مسألة الجنوح الساداتي وما جره على العرب ليختم الجزء الخاص بفلسطين والصهيونية من خطابه بقوله:

« نحن عندما اختلفنا مع بعض أشقائنا، وأعني هنا مصر، عانينا الألم، كما قلت ـ عانينا الحسرة. ولست أستطيع أن أصدق أن يخرج العربي غير المصري من مصر ليحل محله الإسرائيلي. لست أصدق أن يخرج أيضاً العربي من مصر كقضية، لكي تصبح القضية مشتركة بين مصر «وإسرائيل» الصهيونية اليوم».

لقد كان خطاب الرئيس الأسد في مؤتمر القمة الإسلامية بالكويت خطاباً من أجل فلسطين، من أجل تبيان عنصرية الصهيونية كاستعمار استيطاني مدعوم بجذر ديني ومتكامل مع الأبارتايد كجزء من النظام الإمبريالي المناهض لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

رابعاً: استخلاصات ومعالم عمل وعود على بدء:

١ـ استخلاصات:

أ ـ الانشغال الكثيف الذي يظهره الرئيس الأسد بقضية فلسطين إنما هو تراث بعثي عريق. ولا غرو في ذلك فالرئيس الأسد إنما ابتدأ ابن البعث وهو اليوم ومنذ ما يقرب من عقدين قائده ورمزه. وفي انشغال الرئيس الأسد بقضية فلسطين تجديد رؤى بعثية أولى وتطوير لها. ولنقل مثلا أن ما ذكره الرئيس الأسد في خطاب ١٩٧٣ إنما هو تطوير للمبدأ /١١/ من المبادئ العامة الواردة في دستور الحزب. ولنقل أيضاً أن كلمة الرئيس الأسد من أن« لا سياسة أمريكية في الشرق الأوسط بل سياسة إسرائيلية تنفذها أمريكا» إنما هي بدورها تطوير لبيان البعث عام ١٩٤٤ منتقداً تهالك مرشحي الرئاسة الأمريكية في تأييد الصهيونية.

ب ـ ثم أن المقارنة بين خطابي الرئيس عامي ١٩٧٣ و١٩٨٧ **تظهر الرؤية العلمانية الكاملة التي أخذ بها الرئيس الأسد نفسه بصدد القضية.** خطاب ١٩٧٣ خال من أي ذكر لليهودية كدين أو قومية مكتفياً بالقول إن زرع الكيان الاستيطاني الصهيوني إنما استخدمت كوسيلة له «**شوفينية**[١٤] **مصطنعة**» ـ وهذا **التعبير الموفق جداً بحاجة إلى شرح علمي مطول** ولكنه يتضمن في أساسياته نفياً لأن تكون اليهودية أو الصهيونية «قومية» إذ ليس للصهيونية من القومية إلا «الكره الشوفيني» المركب على حالة مصطنعة أي مدعى بها وليس لها سند في الواقع، إذ من المعلوم أن الصهيونية «لا ـ مكانية» أي غير مقترنة بوطن أو بأرض حتى بعد استيطانها فلسطين.

أما خطاب ١٩٨٧ فرغم أنه يحفل بمناقشات دينية توراتية إلا أن الرئيس الأسد يناقش أقوال أعدائنا بأسنادها، أي يأتي إلى

---

[١٤] نقولا شوفان اسم جندي فرنسي أصابته في إحدى المعارك ضد ألمانيا نوبة فرط حماسة ضد الألمان فأخذ يقتل كل ألماني يصادفه دون تفريق. وبالطبع فالشوفينية هي التعصب الوطني وأحد أمثلتها البارزة الآن في فرنسا بالذات هي ظاهرة لوبين الذي قال مؤخراً أنه إن لم يُنتخب رئيساً لفرنسا أو ينفذ برنامجه الانتخابي ضد المهاجرين العرب في فرنسا فسيضطر الفرنسيون بعد سنوات قليلة إلى النزول إلى الشارع لقتل العرب المتكاثرين.

ذرائع أعدائنا الدينية(المستغلَّة سياسياً) فيفندها من جهة ويعتمد عليها من جهة ثانية لإظهار عدوانيتهم وعنصريتهم بمناهضة حقنا. وفي هذه المناقشة براعة محام لا تلبث أن تعطي نفسها لوقار القاضي بقول الرئيس الأسد:

«لو كانت المسألة مسألة دينية بحتة لما بررنا لأنفسنا مناقشتها».

هذا ولنا شخصياً بشأن الغوص الديني في تاريخ التوراة واليهودية والكتب المقدسة رأي معروف عبّرنا عنه باستمرار منذ بداية نشرنا كتابات سياسية، وكلها منسجمة مع القول السابق للرئيس الأسد. ولعل وقفتنا الأطول مع هذه المسألة جاءت في محاضرة لنا كان من المقرر لها أن تلقى في ندوة لنقابة المعلمين في شهر تشرين أول - أكتوبر الماضي وستنشر قريباً.

أما اللهجة الدينية التي نتبينها في خطب الرئيس بشأن قضية فلسطين فإنها على علمانيتها، ملمح من ملامح تطورات هذه الأيام. وأذكر أن مجلة **المناضل** أشارت مؤخراً إلى مطالبة بضرورة مناقشة الأثر الديني على مجمل التفكير العربي المعاصر[١٥].

---

[١٥] - العدد ٢٠٦-٢٠٧، آذار نيسان ١٩٨٧ ص /٥١/.

جـ ـ وفي الجوهر تظهر قراءة الخطابين (كما كل خطب الرئيس الأسد بشأن قضية فلسطين) تمسكاً، ولا أقوى، بكل أساسيات القضية. فالقضية لن تحل بيوم بل هي صراع على مدى أجيال سينتهي بانتصار الحق العربي على نحو ما كانه استعمار استيطاني سابق أتى باسم الصليب[١٦]. والقضية صراع على مدى أجيال، لأن العنصرية الصهيونية كعنصرية الأبارتايد «جزء من النظام الامبريالي العالمي» القائم على محاولة تأبيد (بالباء) الاستغلال عالمياً.

٢ـ معالم عمل:

أ ـ في عام١٩٧١ تبنى الرئيس الأسد ـ كما ذكرنا ـ اقتراحاً بإنشاء مؤسسة لدراسات الاستعمار الاستيطاني المقارن. لكن هذا الاقتراح لم يثمر إلا برنامجاً من كتابين. ولم يكن

---

[١٦] ـ نسجل هنا أن المؤرخين العرب لم يستعملوا كلمة «الصليبيين» أو «الحملات الصليبية» بل كانوا يستعملون كلمات «الفرنجة» أو «غزوات الفرنجة». ومعنى هذا أنهم لم ينظروا إلى الأمر نظرة دينية. وهكذا فالرئيس الأسد إنما يعتمد على تراث حضاري عربي عريق حين يقول: « لو كانت المسألة مسألة دينية بحتة لما بررنا لأنفسنا مناقشتها». هذه ولاحظنا في آراء لنا عبرنا عنها في مناسبات مختلفة أن الاستعمار الاستيطاني السابق الذي أتى باسم العهد الجديد كان أصعب زرعاً وأصعب انسلاخاً من الاستعمار الاستيطاني الراهن الذي أتى باسم العهد القديم. مرد هذه الصعوبة إلى ما توفره الوسائل الحديثة من سرعة تنقل واتصال.

الرئيس الأسد ليرضى عن هذه النتيجة. وهكذا نجده في رسالة وجهها بتاريخ ١٩٨٤/٨/٧ إلى مؤتمر التضامن العربي مع النضال التحرري في الجنوب الأفريقي الذي عقد في تونس يعود إلى مسألة إنشاء مؤسسة لدراسات الاستعمار الاستيطاني كما يلي:

« إن الصفات المشتركة بين النظام العنصري الصهيوني في «إسرائيل» ونظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا وتماثل أهدافهما وأساليبهما العدوانية إضافة إلى ما يربط بينهما في علاقات وثيقة تستدعي من العرب والأفريقيين عملاً مشتركاً جدياً ومؤثراً لمجابهة هذين النظامين. وهذا العمل المشترك يستدعي بالتالي منا جميعاً مواقف محددة تترجم إلى أعمال لإنقاذ المنطقتين خاصة، والبشرية عامة من آفة العنصرية. وأحد جوانب هذا العمل المشترك هو أن نعمق بالدراسة، وعبر مؤسسة مناسبة، معرفتنا بالاستعمار الاستيطاني في المنطقتين العربية والأفريقية».

وكان لهذا القول صداه في المؤتمر فترجم إلى قرار. **وما نزال نعمل حتى هذه اللحظة لكي تترجم الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية (وهي الهيئات التي دعت إلى مؤتمر تونس) هذا القرار إلى حقيقة عملية**[١٧].

وبالطبع ما نزال نرى منذ تبنِّي الرئيس الأسد اقتراحنا عام ١٩٧١ وحتى الآن، أنه يجدر بالقطر العربي السوري أخذ الريادة بنفسه في مجال دراسات الاستعمار الاستيطاني المقارن. ونشرنا رأينا علناً مطلع هذا العام في كيفية ذلك[١٨]. ومؤخراً جداً (بتاريخ٢٤/١١/١٩٨٧) وأمام «مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات انتقدنا «البيروقراطية الجامعية» التي تجعل العملية الإدارية الخاصة بإحداث مقرر تبدو

---

[١٧] ـ اعتماداً على مقالنا في **المناضل** (العدد ٢٠٤ـ ٢٠٥ كانون الثاني ـ شباط ١٩٨٧) ولاسيما على النص في ص ٢٢ـ ٢٣ منه، والحاشية/٥/ في ص/٢٣/ منه **قامت وزارة خارجيتنا بإرسال رسالة مؤرخة في ١٩٨٧/٧/١١ رقم (١٠ـ١٥ـ ١٠٥) إلى وفدنا الدائم في تونس تطالبه بأن تقدم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية شرحاً لسبب ما جرى من عدم تنفيذ قرار متخذ** وأجابت الأمانة العامة للجامعة رداً غير مقنع مطلقاً واعدة بأن تتابع الموضوع في مناسبات لاحقة.

[١٨] ـ م٠س٠ص/٢٧/.

وكأنها بصعوبة العملية الإدارية الخاصة بإحداث جامعة. ودعونا مجدداً إلى إنشاء مؤسسة (في القطر) لدراسات الاستعمار الاستيطاني المقارن[١٩].

ب ـ تركيز الرئيس الأسد في خطابه بالكويت على عنصرية الصهيونية، ودعمه القوي للقرار/٣٣٧٩/ وقياديته في المؤتمر التي مارسها بكل شجاعة وحذاقة **جعلت المؤتمر يتخذ قراراً بدعم القرار/٣٣٧٩/ والتصدي لممارسات إلغائه. وبالطبع أرى أن قرار المؤتمر الإسلامي هذا يلزم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي قبل أية جهة أخرى، ويلزم كل الدول العربية الإسلامية أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، بضرورة القيام بجهد منظور وفعال لدعم القرار/٣٣٩٧/. ونرجو وزارة خارجيتنا التيقظ لهذا الأمر وتوجيه ما يلزم من مذكرات بهذا الشأن تنفيذاً لتوجهات الرئيس الأسد وانسجاما مع رؤيته لقضية فلسطين.**

---

[١٩]. نسجل هنا أننا ننتظر نشر محاضر اجتماعات المؤتمر لنرى كيف ستتعامل رئاسة المؤتمر كتابة مع خرق لنظام الجلسة من المنصة الرئيسية تم بحضور هذه الرئاسة.

ج ـ اعتبر وزير خارجيتنا كما اعتبر المراقبون السياسيون اتخاذ مؤتمر قمة عمان قراراً بضرورة بلوغ التوازن الإستراتيجي بيننا وبين العدو الإسرائيلي نصراً مؤزراً لرؤية الرئيس الأسد. وأشجّع كل تدارس لمقولة التوازن الإستراتيجي عبر ندوات فكرية معمقة.

د ـ بناء على معارضة القطر (بقيادة الرئيس) لم يتخذ مؤتمر قمة عمان قراراً بعودة النظام المصري إلى الجامعة على نحو ما كان متوقعاً. هذا لم يمنع عدداً من الدول العربية من إعادة علاقاتها مع النظام المصري في ظل قرار بالسماح بذلك اتخذه مؤتمر قمة عمان. ولكي ننجح نجاحاً كاملاً في الحيلولة دون عودة النظام المصري إلى جامعة الدول العربية **لا بد لنا من «تحصين» الجامعة بتعديل ميثاقها لينص على مناهضة العنصرية الصهيونية.** هذا وكنا نبهنا إلى خطورة ما يجري في الساحة السياسية والمهنية العربية عبر محاضرة لنا بدعوة من فرع جامعة حلب للحزب ونشرنا خلاصة عنها في **المناضل**، واقترحنا إجراءات عملية **كان ينبغي على القيادة القيام بها موضحين بكل صراحة أن التطورات تسير في صالح عودة النظام**

المصري مثقلاً بكامب ديفيد إلى الساحة المهنية العربية[٢٠] تمهيداً **لعودته إلى جامعة الدول العربية وعائلتها.**

٣ ـ عود على البدء:

أشرنا في بداية بحثنا إلى تعقد العلاقة المتبادلة بين الشخص الهام في التاريخ وبين القضية الهامة. وقلنا أن الشخص الهام لا يمكن أن يكون كذلك إن لم يكرس نفسه لقضية هامة، وأن أهم القضايا يمكن أن تصبح نسياً منسياً إن لم يقيض لها شخص هام يوفيها حقها فيجعلها همه لأنها هم الأمة.

وما أظنني فيما سبق من صفحات إلا قلت أن **حافظ الأسد كبير ويكبر بقضية فلسطين كما هي به كبيرة وتكبر**، وأن حافظ الأسد أوقف برؤيته البعثية المجددة والمطورة لقضية فلسطين، انحطاط هذا الزمن الرديء الذي يراد فيه لمسائل أخرى أن تحجب عنا تناقضنا الأساسي مع العدو الصهيوني، ذلك العدو

---

[٢٠] ـ **المناضل** (العدد٢٠٦ـ ٢٠٧ آذار ـ نيسان ١٩٨٧) ص ٥٤ ـ ٧١. هذا وكانت المحاضرة بعنوان «جامعة الدول العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية» ألقيت على مدرج كلية الطب الكبير في جامعة حلب مساء يوم ١٩٨٧/٣/٢٦. بدعوة مشتركة من أمين فرع الحزب ورئيس الجامعة.

الذي أقام على حساب وطننا العربي كيانا استعمارياً استيطانياً معتمداً شوفينية مصطنعة متكاملة مع النظام الامبريالي العالمي.

وما أحسب بطل عملية شهداء قبية، قبل أيام ثلاثة. وبالتحديد يوم الأربعاء ١٩٨٧/١١/٢٥، شهيد الأمة العربية ورمز شهدائها، ذلك الطائر العربي الأبيّ الذي فعل فروّع وأبدع والتحق بقافلة الشهداء، ما أحسبه إلا كانت تحركه تلك المعاني العميقة التي استجيلناها في رؤية الرئيس الأسد لقضية فلسطين.

دمشق في ١٩٨٧/١١/٢٨

مرفق رقم (١)
نص الاقتراح بإنشاء
مؤسسة بحوث متخصصة في الدراسة
المقارنة للاستعمار الاستيطاني في العالم

يحتوي هذا الاقتراح الأولي الموجز، بعد مقدمة عامة في العلم والإعلام، على شرح للفائدة المستهدفة، وعلى ملخص للمواضيع المتضمنة في مفهوم الاستعمار الاستيطاني، والتي هي مجال عمل المؤسسة، وعلى الشكل التنظيمي الذي يمكن أن تتخذه المؤسسة المقترحة.

آ ـ مقدمة عامة في العلم والإعلام:

مما لا شك في أن الإعلام، لكي يكون مجدياً، ينبغي أن يكون علمياً في الجوهر وفي الامتداد، أو كما يقال، شاقولياً وأفقياً. ومعنى هذا أن على الإعلام أن يكون صحيحاً ومستحقاً علمياً في الفكرة التي يتبناها، وأن يكون ممتد أقنية التوصيل، يضمن للفكرة المتبناة أن تعرف وأن تنتشر على أوسع نطاق مهيأ لتقبلها.

ولا شك أن التكوين العلمي للفكرة يسبق زمنياً، في العملية الإعلامية، مرحلة التعريف بها ونشرها. كما أن الحرص في التكوين العلمي للفكرة ينبغي أن يكون بالغاً، حتى لا تتفتق الفكرة، لدى التعرف بها ونشرها، عن مشتقات منها تهدمها من الأساس، بل وقد ترتد أحياناً على أصحابها إعلاماً مضاداً، أو قد تنسف أقنية التوصيل المتكونة قبل الفكرة أو المتوخَىْ تكوينها من خلالها.

والاقتراح المقدم هنا يتوخى أن تنشأ مؤسسة البحوث كمكان لتكوين الفكرة علمياً وتمحيص مشتقاتها، وأن تبني مؤسسة البحوث، في وقت لاحق، وبعد التكوين العلمي للفكرة، أقنية توصيل إعلامية خاصة بها، محدودة كماً لكنها متميزة نوعاً، تضمن للفكرة المتبناة انتشاراً في النطاق المهيأ لتقبلها بمشتقاتها وهو ذلك الجزء من العالم الأكاديمي الدولي المهتم بالدرجة الأولى بالسياسة المقارنة والدولية وتوابعها كالقانون الدولي، والمهتم بالدرجة الثانية بالأنتروبولوجيا والأدب المقارن والاقتصاد المقارن وما إليها.

ويمكن بعد تبلور عمل مؤسسة البحوث وإثباتها كفاءتها استعمال أقنية التوصيل الإعلامية العامة التي كونتها مؤسسات الإعلام العربي.

ب ــ الفائدة المستهدفة من طرح مفهوم الاستعمار الاستيطاني:

ليس الاستعمار الاستيطاني الذي سيكون موضع اهتمامنا بالحدث الجديد تاريخياً، بل هو يعود إلى عصور الاكتشافات الجغرافية والتوسع الاستعماري الذي أعقبه. ولكن عملية استخلاص مفهوم من الحالات المختلفة من الاستعمار الاستيطاني، مفهوم نظري يكشف التماثل البنيوي بين تلك الحالات المختلفة، ويستعمل ذلك المفهوم في إيضاح وجهة النظر العربية بقضية فلسطين، **عملية استخلاص المفهوم تلك أمر جديد بالتأكيد.**

ولعل الجذور الأولى لتلك العملية تعود إلى كتابات الدكتور فائز صايغ ولا سيما كتيبه الذي يحمل عنوان: **الاستعمار الصهيوني في فلسطين** (مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية أيلول ١٩٦٥).

كما أن باحثين مثل الأستاذ الأمريكي ريتشارد ستيفنز (في نشرته **الصهيونية، جنوب أفريقيا والأبارتايد** مركز الأبحاث الفلسطينية، تشرين أول ١٩٦٩) والأستاذ الفرنسي مكسيم رودنسون (في كتابه **إسرائيل والعرب**. الطبعة الانجليزية عن دار

بنغوين، ١٩٦٨) والباحثين السوفيتيين: يوري إيفانوف (في كتابه **إحذروا الصهيونية** - الطبعة العربية عن وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٦٩) وجالينا نيكيتينا(في كتابها **دولة إسرائيل:خصائص التطور السياسي والاقتصادي** - الطبعة العربية عن دار الهلال في القاهرة، لا تاريخ للطبع) اقتربوا بشكل أو بآخر نحو نوع من استخلاص مفهوم للاستعمار الاستيطاني، وقاموا بمقارنات - عابرة أكثر الأحيان - بين ممارسات الصهيونية في «إسرائيل» وممارسات نظام الحكم العنصري في جمهورية جنوب أفريقيا.

كذلك تجلى مفهوم الاستعمار الاستيطاني منذ منتصف االستينات على شكل فكرة عامة غير محددة، أو على شكل شعارات في بيانات منظمات شعبية عالمية كمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، آو في بيانات حركات سياسية عربية كحزب البعث العربي الاشتراكي.

على أن المحاولة الأولى في هذا المجال المكرسة خصيصاً لهذا المفهوم تتمثل في كتاب وضعه بالانجليزية صاحب هذه الأسطر بعنوان: **الاستعمار الاستيطاني في الأقطار الجنوبية من إفريقيا وفي الشرق الأوسط** (مركز الأبحاث الفلسطينية وجامعة الخرطوم، آب ١٩٧٠).

إذا كانت هذه المحاولات المذكورة آنفاً، والتي تؤيد عموماً وجهة النظر العربية في قضية فلسطين، قد استعملت مفهوم الاستعمار الاستيطاني، فلا شك إذن بفائدة ذلك المفهوم للإعلام العربي. ما هي تلك الفائدة؟

باختصار يمكن صياغة تلك الفائدة كما يلي:

إن مفهوم الاستعمار الاستيطاني يطرح بشكل كامل كل قضية فلسطين، بكل تفرعاتها، وعلى هذا فإنه يصلح كوعاء عام تبقى قضية فلسطين من خلاله حية متميزة عن القضايا السياسية العارضة المشتقة منها، أصيلة في العالم الراهن، محتاجة إلى حل جذري، مشيرة إلى الحل المعقول.

١ـ إنه يبقي قضية فلسطين **حية متميزة عن القضايا السياسية العارضة المشتقة منها** المثارة الآن بصدد قضية فلسطين، لأنه يتجاوز مثلاً قضية الحل السلمي أو عدوان حزيران ١٩٦٧ أو شرعية قرار التقسيم أو الأساس القانوني لوعد بلفور. إنه يطرح المشكلة لا على أساس حادثة بعينها أو مناقشة حقوقية بعينها، بل يطرحها من خلال منظور تاريخي ـ راهن مكثف. وعلى هذا فهو لا يفقد أهميته عندما تفقد أهميتها النتائج المباشرة للحادثة أو حين يستقر الجانب الحقوقي لمناقشة حقوقية.

مثلاً: إذا «حَسَّنَتْ» إسرائيل من معاملتها للسكان العرب في المناطق المحتلة أثناء عدوان حزيران، بطلت الحملة الإعلامية حول انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان. وبالطبع: نضع «حَسَّنَتْ» بين مزدوجتين.

هنا يأتي مفهوم الاستعمار الاستيطاني ليظهر أن انتهاكات المستوطنين لحقوق الإنسان التي يتمتع بها سكان البلاد الأصليون إنما هي **حاصل منطقي لازم علمياً نابع من خصائص المجتمعات الاستيطانية** وليست شيئاً عارضاً تم نتيجة حرب. وعلى هذا يصبح من الممكن مثلاً إثارة قضية التمييز الموجود داخل «إسرائيل» نفسها (أي «إسرائيل» دون المناطق المحتلة عام ١٩٦٧)، ذلك التمييز الموجه إلى من بقي في «إسرائيل» من العرب الفلسطينيين. **وهذه قضية لم تُثَرْ في المجتمعات الدولية من قبل**، ولم تستنكرها بالتالي مؤسسات المجتمع الدولي.

٢ ـ أما إن المفهوم يجعل قضية فلسطين أصيلة في العالم الراهن محتاجة إلى حل جذري، فلأنه يقرنها بقضايا أخرى تمَّ إجماع الرأي العام العالمي على أنها أصيلة ومحتاجة إلى حل جذري مثل قضية جنوب إفريقيا وجنوب روديسيا وناميبيا وأنغولا. من المتعارف عليه الآن مثلاً انه لا يمكن أن تستمر

حكومة بريتوريا بالطبيعة التي هي عليها الآن، بينما ليس ثمة ما يقابل ذلك - دولياً - بصدد حكومة تل أبيب التي تعتبر عموماً حكومة شرعية تامة الشرعية. **إذا ثبت مفهوم الاستعمار الاستيطاني في الأذهان فقدت حكومة تل أبيب بطبيعتها الحالية شرعيتها الدولية أو شيئاً من تلك الشرعية.**

٣. إن مفهوم الاستعمار الاستيطاني يشير **إلى الحل المعقول** عن طريق إشارته إلى الحل المعقول الذي شهده عصرنا فعلاً والذي وافق عليه المجتمع الدولي المعاصر: الحل الذي اتبعته الجزائر وتانجانيكا وزامبيا وغيرها في مواجهة المشاكل التي طرحها وجود تجمع استيطاني في أراضيها. كذلك يوافق المجتمع الدولي المعاصر حالياً بما يشبه الإجماع على الحل الإفريقي المطروح بصدد قضية جنوب إفريقيا وجنوب روديسيا، **ذلك الحل المعادل للشعار الذي طرحته الثورة الفلسطينية بإقامة مجتمع ديمقراطي علماني لا عنصري في فلسطين**. ومن المعلوم أن هذا الشعار الفلسطيني، على الرغم من التقبل الدولي العام له، لم يحظ حتى الآن بموافقة رسمية من عدد كبير من الدول، أو بموافقة مؤسسات المجتمع الدولي.

هـذا ومـن الواجـب، بعـد أن أشـرنا إلى الفائـدة الإعلاميـة المستهدفة ومشتقاتها، أن نـذكـر أن فائـدة الاقـتراح لا تنحـصر في هـذا الجانـب الإعلامـي بعينـه. أنهـا تتعـداه إلى جانـب ثقـافي أوسـع يكـشف عـن مقـدرة عربيـة كامنـة، قـادرة إن فُعِّلَتْ، علـى تطـوير الفكـر الإنـساني في وجـه مـن أوجهـه بـشكل متوافـق مـع الآمـال العربيـة المـشروعة. ومـن المناسـب أن نـستذكـر في هـذا المجـال أن الصهاينة قد نجحوا أحياناً في محاولات من هذا النوع ليس ضـرورياً الخوض في تفاصيلها هنا.

ج ـ المواضـيع المتـضمنة في مفهـوم الاسـتعمار الاسـتيطاني والتي هي مجال عمل المؤسسة المقترحة:

تندرج هذه المواضيع ضـمن حقـول علميـة متعـددة، كـالتـاريخ والـسياسة والاقتـصاد والحقـوق والأدب والتربيـة والأنتروبوليجيـا والدراسات الدينية. وعلى هذا فلا بد مـن معالجـة مفهـوم الاسـتعمار الاسـتيطاني مـن وجهـات نظـر علميـة متعـددة ومتكاملـة (interdisciplenary).

في **حقل التاريخ** تندرج مثلاً المواضيع التالية:

ـ الجو العام الذي ساد أوروبا إثر الاكتشافات الجغرافية ومفهوم الرسالة التمدينية.

ـ مشاريع الاستعمار الاستيطاني التي قامت بها مجموعات متفرقة من يهود أوروبا في مناطق مختلفة من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ـ التأثير المتبادل بين رودوس وهرتزل لا سيما فيما يتعلق بإنشاء شركات للاستيطان.

وفي **حقل السياسة** تندرج مثلاً المواضيع التالية:

ـ اعتماد التجمعات الاستيطانية في البدء على دولة أوروبية كبرى، أو على مجموعة من تلك الدول، ثم اختلافها ـ المحدود دائماً ـ معها حين تلوح فرصة قيام دولة استيطانية.

ـ لجوء التجمعات الاستيطانية دائماً إلى التوسع الجغرافي على حساب السكان الأصليين.

ـ الحكومات الاستيطانية تحصر الممارسة الديموقراطية الكاملة بالمستوطنين.

ـ المجتمعات الاستيطانية تمثل أقصى اليمين في علاقاتها وآرائها الدولية.

ـ الكفاح المسلح هو الطريق الذي اختاره السكان الأصليون لانتزاع حقوقهم.

ـ التجمعات الاستيطانية تعتمد على المرتزقة الدوليين في أوقات الشدة.

ـ تعمل الحكومات الاستيطانية على إنشاء «كيانات» عنصرية للسكان الأصليين في نطاق سيطرتها.

وفي **حقل الاقتصاد:**

ـ استغلال التجمعات الاستيطانية لليد العاملة الرخيصة للسكان الأصليين.

ـ دور الاحتكارات والشركات العالمية متعاونة مع المؤسسات المالية للتجمعات الاستيطانية، في هذا الاستغلال.

ومن المناسب الإشارة إلى أن هذه النقطة بالذات هي مجال دراسات دولية واسعة تقوم بها الآن منظمة الأمم المتحدة بالذات فيما يتعلق بجنوب غرب إفريقيا وغيرها من الأقطار الجنوبية في إفريقيا.

وفي **حقل الحقوق المقارنة والدولية:**

انتهاك التجمعات الاستيطانية لحقوق الإنسان المتوجب أن يتمتع بها السكان الأصليون، بما في ذلك حرية التعبير والاجتماع والتنظيم السياسي والنقابي والتنقل وما إلى ذلك.

ـ الوضع القانوني لحركات الكفاح المسلح التي تمارس أعمالها من أراضي الدول المجاورة، والوضع القانوني لحملات الردع الانتقامية التي تقوم بها قوات الحكومات الاستيطانية على أراضي تلك الدول المجاورة.

ـ الواجب الحقوقي المترتب على المجتمع الدولي في تأييد نضال السكان الأصليين والحدود الفعلية لذلك التأييد.

ـ قوانين تشجيع الهجرة إلى الكيانات الاستيطانية لفئات محدودة من البشر على أساس إثني أو ديني.

ـ حجة «الاختصاص الداخلي» التي تتذرع بها كل من «إسرائيل» وجنوب إفريقيا وغيرها بمواجهة تدخل الأمم المتحدة السياسي أو الإنساني.

وفي حقل الأدب وفنون التعبير:

ـ كيفية تمثيل أدب المستوطنين وفنون التعبير لديهم عن السكان الأصليين. مثلاً: صورة الأسود في الأدب الإفريقي ومقارنتها بصورة العربي الفلسطيني في الأدب الصهيوني.

ـ كيفية تمثيل أدب السكان الأصليين وفنون التعبير لديهم للمستوطنين.

ـ دور الأدب في النضال والتعبئة.

ـ تأثير الشرط الاستيطاني على أدب السكان الأصليين من حيث نظرته إلى القديم والحديث.

وفي حقل التربية:

ـ تشويه المستوطنين لتاريخ السكان الأصليين.

ـ عدم توفير المستوطنين لتسهيلات تعليمية كافية لسكان البلاد الأصليين

ـ تشجيع المستوطنين لتقليدية وتخلف السكان الأصليين وخوفهم من النزعات التحديثية التي يبديها هؤلاء ومحاربتهم لها.

في حقل الانتروبولوجيا:

ـ الخلفية العامة لعقدة التفوق العنصري التي يشعر بها ويمارسها المستوطنون.

ـ تأثير التجمع الاستيطاني في تغيير التركيب الاجتماعي للسكان الأصليين.

ـ تشويه المستوطنين لثقافة السكان الأصليين، **واستغلالهم عناصر من تلك الثقافة لتشجيع الفرقة بينهم.**

ـ أنماط التعايش المتوتر بين ثقافتي المستوطنين والسكان الأصليين.

وأخيراً، يمكن أن تندرج في حقل الدراسات الدينية المواضيع التالية:

- محاولة المستوطنين الارتكاز على مفاهيم دينية مسيحية ويهودية.

- استخدام التاريخ المسيحي واليهودي من قبل المستوطنين في تثبيت ادعاءاتهم بالتفوق العنصري.

- موضع فكرة «الطهارة العنصرية - الدينية» في العقيدتين الأبارتايدية والصهيونية.

د - الشكل التنظيمي الذي يمكن أن تتخذه المؤسسة المقترحة:

يمكن أن تتخذ المؤسسة المقترحة أشكالاً تنظيمية مختلفة يُبْحَثُ فيها جدياً لدى نجاح هذا الاقتراح في إثارة الاهتمام الكافي.

على أن من المناسب البدء بتبيان عدم تهيؤ أي من مؤسسات البحوث العربية بوضعها الراهن لمعالجة مفهوم الاستعمار الاستيطاني.

في نطاق جامعة الدول العربية ثمة **معهد الدراسات العربية العليا**. لكن اهتمام المعهد بإفريقيا محدود، كذلك هو أساساً معهد تدريسي لا معهد بحوث.

وفي نطاق منظمة التحرير الفلسطينية، ثمة **مركز الأبحاث الفلسطينية** في بيروت وهو مركز رائد في الوطن العربي كله ليس في مجال اختصاصه وإنما في مجال البحوث السياسية بشكل عام. ولكن المركز لا يهتم بإفريقيا من جهة، كما أن موقعه في بيروت يجعل من الصعب عليه الاهتمام بإفريقيا والاحتكاك بها مباشرة.

وثمة جامعات الوطن العربي وأبرزها لاشك **جامعة القاهرة.** ولكن من الملاحظ أن مختلف الجامعات العربية هي أساساً مؤسسات تدريسية لا مؤسسات بحوث.

وهكذا يمكن القول انه ليس ثمة مؤسسة عربية للبحوث خاصة بالدراسات المقارنة للاستعمار الاستيطاني. هذا لا يعني بالطبع عدم إمكان هذه المؤسسات من تطوير نفسها بالاتجاه المقترح، ولا يعني مطلقاً أنه ليس بإمكان تلك المؤسسات التعاون مع المؤسسة المقترحة فيما إذا أنشئت تلك المؤسسة على نحو مستقل.

والآن إذا كان لنا أن نرسم أولياً أحسن صورة للمؤسسة المقترحة أمكننا القول أنها **تكون أحسن ما تكون فيما إذا عكست تعاوناً سياسياً ـ ثقافياً بين المؤسسات العربية والإفريقية، وعلى وجه التحديد بين جامعة الدول العربية**

ومنظمة الوحدة الإفريقية* . في نطاق هذا التعاون بين هاتين المنظمتين الإقليميتين يمكن للجامعات العربية المؤهلة أكثر من غيرها لدراسة هذا المفهوم «كجامعات القاهرة والخرطوم والجزائر» أن تتعاون مع الجامعات الإفريقية المؤهلة.

ولعل خير مكان للمؤسسة المقترحة هو مدينة القاهرة** باعتبارها عاصمة عربية افريقية معاً، وباعتبار رسوخها الثقافي المشهود به عالمياً.

وإذا لم توافق منظمة الدول الإفريقية على مثل هذا التعاون، يمكن إنشاء المؤسسة بجهد عربي خالص، على أن يتم التعاون، على الأقل لاحقاً، مع تلك المؤسسات الإفريقية التي توافق على المشروع.

ولعل نقطة البداية الأكثر طبيعيةً من غيرها هي أن تبدأ ببحث الموضوع اللجنة الدائمة للإعلام العربي أو اللجنة الثقافية

---

* ـ يلاحظ أن احد الباحثين الانجليز، انتبه في معرض تعليقه على كتاب **الاستعمار الاستيطاني في الأقطار الجنوبية من إفريقيا وفي الشرق الأوسط**، إلى أن وضع برنامج دراسات لمفهوم الاستعمار الاستيطاني سيكون مفيداً لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية معاً. انظر بيتر هيللير في **شؤون فلسطينية** العدد ٣ «تموز ـ يوليو ١٩٧١» ص١٨٣.

** ـ نثبت هنا ما كنا كتبناه عام ١٩٧١. ولا ريب الآن أن دمشق هي المدينة العربية الأولى. **(تشرين ثاني ١٩٨٧)**.

بالجامعة العربية* فتشكل لجنة خاصة من بعض مسؤولي الجامعة وبعض الخبراء لتضع تقريراً أولياً بذلك.

ومهما كان أمر الشكل التنظيمي للمؤسسة المقترحة فإن من المفترض أن المؤسسة ستكون لها مكتبتها المتخصصة المستقلة وستضم عدداً من الباحثين المتفرغين، من العرب ومن الإفريقيين والأجانب، وستصدر مجلة علمية بالإنجليزية والفرنسية (إلى جانب العربية)، فصيلة أو نصف سنوية، إلى جانب الكتب التي ترى إصدارها بين وقت وآخر، كما أن من المفترض أن تعقد المؤسسة حلقات بحث وندوات وما أشبه.

كذلك من المفترض أن النشاط العالمي للمؤسسة سيكون ـ بداية ـ متخصصاً في الهيئات الأكاديمية العالمية.

وأخيراً، أختم بالقول أنه يمكن إيضاح أية نقطة أشكلت في هذا الاقتراح، كما أن أية ملاحظة عليه ستكون موضع الاهتمام الكلي.

١٩٧١/٩/٢٥م

جورج جبور

---

* ـ هي لجنة بطلت بولادة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (تشرين الثاني ١٩٨٧)

مرفق رقم (٢)
نص قرار الأمم المتحدة (العادل والصائب) *
رقم (٣٣٧٩) الصادر بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٥

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٠٤ (د ـ ١٨) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٦٣، الذي أصدرت فيه إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبوجه خاص إلى تأكيدها «**أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علمياً ومشجوب أدبياً وظالم وخطر اجتماعياً**»، وإلى إعرابها عن «القلق الشديد إزاء مظاهر التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم، **وبعضها مفروض من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها**».

---

* ـ كما وصفه الرئيس الأسد، ترجى العودة إلى ص (٣٩) أعلاه.

وهذا إضافة في تشرين ثاني ٢٠٠٨: أحببت تأكيدبعض الكلمات والجمل عن طريق تنضيدها بحرف أجلى.

وإذ تشير، أيضاً، إلى أن الجمعية العامة قد أدانت في قرارها ٣١٥١ زاي (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣م، في جملة أمور، **التحالف الآثم بين العنصرية بأفريقيا الجنوبية والصهيونية.**

وإذ تحيط علماً بإعلان المكسيك بشان مساواة المرأة وإسهامها في الإنماء والسلم، ١٩٧٥، المعلن من قبل المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ١٩ حزيران (يونيو) إلى ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٥، والذي أعلن المبدأ القائل بأن «التعاون والسلم الدوليين يتطلبان **تحقيق التحرر والاستقلال القوميين، و إزالة الاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفصل العنصري (أبارتايد)**، والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير».

وإذ تحيط علماً، أيضاً، بالقرار ٧٧ (د ـ ١٢) الذي اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الثانية عشرة المعقودة في كمبالا في الفترة من ٢٨ تموز (يوليو) إلى آب (أغسطس) ١٩٧٥، والذي رأى «**أن النظام**

العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زمبابوي وأفريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كياناً كلياً، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط ارتباطاً عضوياً في سياستها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته».

وإذ نحيط علماً، أيضاً، بالإعلان السياسي وإستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول عدم الانحياز، اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد بليما، في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٧٥م، واللذين **أدانا الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديداً للسلم والأمن العالميين وطلبا إلى جميع البلدان مقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية الامبريالية:**

فقد تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

الجُزْءُ الثَّانِي

إضـافتان

مقتطفات من حديث
السيد الرئيس بشار الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية
رئيس القمة العربية: آذار (مارس) ٢٠٠٨ ـ آذار (مارس) ٢٠٠٩
في افتتاح الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي:
دمشق ٢٠٠٨/١١/٩

الصراع العربي الإسرائيلي

كان في طليعة التحديات القديمة الجديدة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومسألة السلام الذي يبقى البند الأساسي في ذهن أي مواطن عربي. لذلك فإن إيجاد حل عادل وشامل لهذا الصراع وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وما يعنيه ذلك من إنهاء للحروب التي فرضت على بلداننا وشعوبنا، وإعادة الأمن والاستقرار لهذه البلدان

والمنطقة بشكل عام، تبقى لها الأهمية القصوى في استراتيجيتنا السياسية، ولكن في إطار استعداد الطرف الإسرائيلي لإقامة السلام، وإدراك ما يريده فعلاً من الحديث عن السلام، وتبين مفهوم السلام الذي ينادي به أو يقبل به. حتى هذه اللحظة مازلنا نرى شعار السلام يستخدم كجزء من مفردات اللعبة السياسية الداخلية في إسرائيل، ويدخل عنصراً أساسياً في دوامة المناورات السياسية الخارجية التي تخفي من الحقائق أكثر مما تظهر. ولا ننكر أن مثل هذه المناورات قد انطلت على قطاع واسع من الرأي العام الدولي، بحيث ظهر الإسرائيليون مندفعين باتجاه السلام، والعرب رافضين له، أو أن السلام مفهوم محوري في سياستهم، بينما العرب غير معنيين به.

.. الحقيقة الواضحة كل الوضوح بأن السلام لم يكن الهاجس الأساسي للإسرائيليين، بل هاجسهم هو الأمن بالمعنى الضيق، أمنهم هم، الذي لا يتحقق في رؤيتهم إلا على حساب أمننا وحقوقنا نحن العرب، لذلك فإنه من الضروري في هذه المرحلة إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي.

فمن غير المنطقي أو المقبول بعد الآن أن يكون مطلوباً منا نحن العرب أن نستمر في تقديم البراهين والدلائل عن رغبتنا في السلام، التي أعلناها وعبّرنا عنها في مختلف المناسبات، ومنذ عقود طويلة، وبصورة خاصة منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام /١٩٩١/. **بل على الإسرائيليين أن يقدموا البراهين على ذلك وأن يعبّروا بالأفعال عن استعدادهم للسلام**، وأن **يعملوا على إقناعنا** نحن العرب بذلك، فهم الذين يحتلون أرضنا ويعتدون على شعبنا، ويشردون الملايين من أهلنا وليس العكس. وهم يقومون بكل تلك الأفعال ومن ثم يطلبون الحماية والضمانة ويضعونها كقناع بهدف الحصول على المزيد من التنازلات.

.. أؤكد اليوم بأنهم لن يحصلوا على أي منها من قبل سورية. أما ممارساتهم تجاه العرب وخاصة شعبنا الفلسطيني، ورفضهم الاستجابة للحد الأدنى من المطالب الفلسطينية المشروعة، وعدم استجابتهم حتى الآن لمتطلبات السلام على المسار السوري، فتدل على أن السلام بالنسبة لهم هو عمل تكتيكي وليس خياراً استراتيجياً.

تنامي عنصرية إسرائيل

.. إذا كنا قد قررنا مواصلة عملية السلام من خلال المفاوضات غير المباشرة عبر الوسيط التركي، انطلاقاً من حرصنا الصادق على تحقيق السلام العادل والشامل، واستناداً إلى حقوقنا الثابتة غير القابلة للمساومة تحت أي ظرف، وفي مقدمتها العودة إلى خط الرابع من حزيران عام /١٩٦٧/ دون أي نقصان، فإن هذا كله لا يجعلنا نغفل عن رؤية الحقائق في منطقتنا وما يتصل بها خارجها وفي مقدمتها أن إسرائيل لم تلغ في يوم من الأيام فكرة العدوان من سياساتها، والتي يؤدي إليها خوف الإسرائيليين الفطري من السلام، خاصة في هذا الوقت الذي **نشهد فيه تنامياً سافراً لنزعات التطرف الديني والعنصري لدى الإسرائيليين، بل إن مفاهيم مثل طرد العرب والتعابير العنصرية الأخرى باتت أكثر حضوراً في خطابهم السياسي.**

أما الحقيقة الثانية فهي وجود إدارة أمريكية راحلة كان يفترض أن تهتم بالسلام لكنها لم تعرف شيئاً عن الحضارات الإنسانية سوى

قعقعة السيوف، ولم تقدم للإنسان من حقوقه التي وضعتها شعاراً زائفاً سوى حقه في العيش خائفاً في أحسن الأحوال وميتاً في أسوئها. بمعنى آخر إيماننا بالسلام وتفاؤلنا بتحقيقه لا يدفعانا للوقوع في الأوهام أو أحلام اليقظة أو للوقوع في فخ اللعب على المسارات، بل يدفعانا للمزيد من التمسك بحقوقنا ولبناء المزيد من قوتنا.

نقاط ثلاث موجزة
بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين لصدور القرار
/٣٣٧٩/:
العنصرية الصهيونية أمام مؤتمر دربان الثاني
(جنيف نيسان ٢٠٠٩)*

الدكتور جورج جبور
رئيس الرابطة السورية للأمم المتحدة،
وسابقاً: رئيس اللجنة العربية لدعم
القرار ٣٣٧٩، بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١.

يعقد في نيسان من عام ٢٠٠٩م مؤتمر يعرف عادة باسم مؤتمر دربان الثاني، أما اسمه الرسمي المطول فهو: مؤتمر مراجعة

* نشر معظم هذا المقال في جريدة **الثورة** (٢٠٠٨/١١/١٠) وفي جريدة **النور** (أسبوعية ناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوري ـ فيصل ٢٠٠٨/١١/١٢) وفي عدة مواقع الكترونية

مؤتمر مناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز. ومن المعلوم أن المؤتمر الذي ستتم مراجعة أعماله إنما عقد في مدينة دربان بجنوب إفريقيا واختتم قبل ثلاثة أيام من أحداث هزت العالم ـ أو أريد لها أن تهزه ـ وهي أحداث يوم ٢٠٠١/٩/١١ الجرمية، وهكذا فإن مؤتمر دربان الأول ـ على عظيم أهميته ـ لم يكن له حظ كبير من التغطية الإعلامية.

وفي دوائر حقوق الإنسان العربية، على حد ما أعلم مما تناهى إليّ، وبدرجة أعلى مما في الدوائر الحكومية العربية، ثمة أفكار متعددة حول كيفية معالجة موضوع العنصرية الصهيونية في المؤتمر القادم. النقاط الثلاث الموجزة تحاول إلقاء شيء من الضوء على موضوعٍ لا يستطيع أحد أن يشكك في أهميته البالغة.

النقطة الأولى: هل وصف مؤتمر دربان الحكومي الصهيونية بالعنصرية؟

خلافاً لما يرد في كثير من كتاباتنا العربية عن مؤتمر دربان، لم يتخذ المؤتمر قراراً بأن الصهيونية عنصرية. بل إن المؤتمر

لم يناقش مطلقاً موضوع العنصرية الصهيونية. ما جرى هو أن بعض قادة الدول في كلماتهم، وبعض المندوبين في مداخلاتهم، أثاروا الموضوع تصريحاً أو تلميحاً. إلا أن توصيف الصهيونية بأنها عنصرية لم يكن أبداً على جدول الأعمال. يتغذى الوهم السائد من منبعين، المنبع الأول هو أن **المؤتمر غير الحكومي**، الذي سبق المؤتمر الحكومي وتزامن معه لمدة يوم واحد، هو الذي اتخذ قراراً بضرورة إحياء القرار /٣٣٧٩/ الملغى رسمياً عام ١٩٩١.

أما **المنبع الثاني** فهو موقف إسرائيل وأمريكا المتحفظ على كل المؤتمر، ذلك الموقف الذي يُصرّ بأن مؤتمر دربان كان مؤتمراً لا سامياً، أي معادياً لليهود. هذا الموقف الإسرائيلي ـ الأمريكي من المؤتمر غير مبرر على الإطلاق بمقتضى نصوص بيان مؤتمر دربان وبرنامج العمل الذي تبناه، وربما على العكس: أعطى مؤتمر دربان الحكومي للهولوكوست (المحرقة، الشواء) ما لم يعطه له من قبل أي مؤتمر حكومي يعقد في نطاق الأمم المتحدة.

ومن الجدير ذكره أن إسرائيل أشادت بالمؤتمر مباشرة بعد انتهاء أعماله، واعتبرت أنه كان نجاحاً كبيراً ومهماً جداً

لهـا "وهزيمـة سـاحقة لجامعـة الـدول العربيـة" (**الـسفير** ٢٠٠١/٩/١٠ ص/١٨/)

إذن، فمنذ ألغي القرار ٣٣٧٩ يوم ١٩٩١/١٢/١٦ لم يتم أبداً في نطاق المنظمات الدولية، البحث في موضوع إحياء ذلك القرار الذي يصح وصفه بأنه أخطر قرار في تاريخ النضال العربي ضد الصهيونية، بل وفي مجمل تاريخ الصيهونية منذ عقدها مؤتمرها التأسيسي (الأول) عام ١٨٩٧ في بال بسويسرا.

ولنتذكر: ألغي القرار ٣٣٧٩ دون معارضة حكومية عربية حازمة، وجاء إلغاؤه نتيجة تلويح أمريكي بسلم عادل (أو شبه عادل أو ربع عادل) ينتج عن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ونعلم أن الحصيلة كانت أدنى من متواضعة.

النقطة الثانية: من يتخذ القرار السياسي بإحياء القرار /٣٣٧٩/؟ الحكومات العربية أم المنظمات غير الحكومية العربية؟

على حد ما أعلم ـ وأحب أن يصحح معلوماتي من لديه علم أكثر يقيناً ـ ثمة قمة عربية واحدة اهتمت بالقرار هي تلك التي

عقدت في بغداد عام ١٩٩٠. وثمة قمتان إسلاميتان اهتمتا به هما اللتان عقدتا في الكويت عام ١٩٨٧، وفي السنغال، خريف عام ١٩٩١، أي قبل أسابيع من إلغائه.

وكانت ثمة عدة قرارات اتخذتها هيئات حكومية عربية سواء على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى المندوبين المعتمدين لدى جامعة الدول العربية، ولا أدري إن قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتوثيق دقيق لمدى اهتمام الحكومات العربية بالقرار.

هل بإمكان الحكومات العربية اتخاذ قرار بشأن عنصرية الصهيونية، يتم التباحث بشأنه في مؤتمر دربان الثاني الحكومي؟ الجواب ليس لي، ولن أتبرع بإجابة تخمينية.

وفي رأيي المتواضع يجدر بالمنظمات غير الحكومية العربية أن تأخذ زمام المبادرة، وبدءاً من هذه اللحظة.

لدى التحضير لمؤتمر دربان الأول عام /٢٠٠١/ بدأت هذه المنظمات تحركها منذ عام /٢٠٠٠/. وكانت الظروف مناسبة

آنذاك. كان لدينا على الأرض انتفاضة ثانية. كان لدينا الحراك الدولي ـ والعربي من ضمنه وفي قيادته ـ الذي أنتجه استشهاد الطفل محمد الدرة. كان لدينا مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة أواخر عام /٢٠٠٠/.

آنذاك قادت الحملة من أجل إحياء القرار عدة هيئات غير حكومية عربية. ومن تلك التحركات أذكر ما جرى هنا في دمشق حيث احتشد مهتمون بقضية فلسطين وبحقوق الإنسان في المركز الثقافي العربي في دمشق يوم ٢٠٠٠/١٢/١٠ في ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووجهوا رسالة إلى السيد عمرو موسى، وهو آنذاك وزير خارجية مصر ورئيس اللجنة الوزارية للتحرك والمتابعة ـ التي أنشأها مؤتمر القاهرة آنف الذكر ـ يطلبون بها منه العمل على إحياء القرار ٣٣٧٩ (لمزيد من التفاصيل يرجى النظر في ص ١٢٤ ـ ١٢٥ من كتاب صاحب هذه الأسطر: **القرار ٣٣٧٩ ومؤتمر دربان، دمشق، دار طلاس، ٢٠٠١**).

وفي تقديري أن الوقت قد حان، ولم تعد تفصلنا عن مؤتمر دربان الثاني إلا فترة تقل عن نصف عام، لكي تباشر

المنظمات غير الحكومية العربية تحركات منسقة من أجل العمل على محاولة إحياء القرار ٣٣٧٩.

ولكي لا أُفهم خطأ أوضح: **تظل الحكومات العربية هي المسؤولة الأولى لكي تكون محاولة إحياء القرار ٣٣٧٩ جهداً مجدياً عالمياً ولا سيما في صعيد الأمم المتحدة**، فمؤتمر دربان الثاني، كما الأول، مؤتمر حكومي قبل كل شيء، وللحكومات العربية الكلمة الأولى في المحاولة، **ولعل مؤتمر القمة العربي القادم في الكويت مطالع عام /٢٠٠٩/ ـ ورغم صفته الاقتصادية ـ يرى مناسباً أن يحيد قليلاً عن الاقتصاد لكي يتخذ قراراً بشأن قرارٍ سبق للقمة العربية عام /١٩٩٠/ أن رأت دعمه.** ويمكن للصياغة أن تكون مرنة بحيث ترضي الجميع، اللغة العربية ومعها اللغة الدبلوماسية مرنتان تسمحان بإرضاء الجميع.

النقطة الثالثة: ما العمل الآن؟

ثمة عمل على مستوى حكومي عربي ـ يجدر بحكومةٍ عربيةٍ ما اتخاذه لكي تبدأ عملية محاولة إحياء القرار. وبالطبع،

أرجح أن تكون الحكومة السورية هي تلك التي تبادر، متعاونة في ذلك مع الإخوة الفلسطينيين، ومع حكومات عربية أخرى تستجيب إن نوديت باسم قدسية النضال ضد العنصرية. ولنتذكر: يربط الميثاق العربي لحقوق الإنسان بين الصهيونية وبين العنصرية وهو ميثاق أقرته القمة العربية.

وثمة عمل على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. بإمكان الأمانة العامة أن تصدر ـ وسريعاً ـ توثيقاً بشان القرارات التي اتخذتها مختلف الهيئات الحكومية العربية بشان القرار. ومع التوثيق دراسة عن إمكانيات إثارة الموضوع مجدداً. وكما أعلم ـ مما علمتني إياه الأيام كما علمت غيري ـ **كثيراً ما تقود الدراسات إلى قرارات ـ ثم إن الأمانة العامة هي الهيئة التنفيذية الأولى للميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي كما قلنا أعلاه يربط بين الصهيونية والعنصرية، وقد أقرته القمة العربية ـ أي كل الملوك والرؤساء العرب مجتمعين ـ فلتقم الأمانة العامة إذن بمهمة تفعيل ذلك الجزء من الميثاق.**

ثم لدينا العمل غير الحكومي، وفي هذا المجال تحضر إلى الذهن أم المنظمات العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان **وهي المنظمة العربية لحقوق الإنسان** ولواؤها معقود منذ مؤتمرها الأخير إلى صديقنا الأستاذ عبد المحسن عوض، أمينها العام الذي رافقها منذ إنشائها، وسجله في العمل من أجل حقوق الإنسان متميز.

وثمة هيئات أخرى لا أود أن أغمطها حقها وقد أشير إليها في مناسبات قادمة.

ثم أود أن أختم بفكرة عملية مباشرة يمليها عليّ الشرف الذي حباني به زملائي في الرابطة السورية للأمم المتحدة، حين توافقوا على ترئيسي. **سوف أعرض على مجلس إدارة الرابطة في أول اجتماع له وضع دراسة تنفيذية الطابع عن أساليب إحياء القرار /٣٣٧٩/.** إلا أن عمل جهة غير حكومية متواضعة الإمكانيات لا ينبغي أبداً أن يكون ذريعة لإهمال العمل من قبل جهات حكومية وغير حكومية ذات إمكانيات أكبر.

٢٠٠٨/١١/٦

متابعة في ٢٠٠٨/١١/٢٥ بمناسبة إعادة النشر:

اجتمع مجلس إدارة الرابطة السورية للأمم المتحدة في ٢٠٠٨/١١/٢٢ وقرر أن يعمل باتجاه عقد ملتقى عربي غير حكومي في دمشق مخصص للبحث في عنصرية الصهيونية وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنصرية في /٢١/ آذار (مارس) من كل عام. من المفترض أن يكون هذا الملتقى العربي غير الحكومي تحضيراً للإسهام في مؤتمر المنظمات غير الحكومية المناهضة للعنصرية المتوقع أن يعقد في جنيف قبيل عقد مؤتمر دربان الثاني الحكومي في أوائل الأسبوع الثالث من شهر نيسان (إبريل) ٢٠٠٩.

وفي ٢٠٠٨/١٠/٢٤ تحدث صاحب هذه الأسطر أمام ملتقى حق العودة في قصر المؤتمرات بدمشق، وشرح الفكرة التي تتبناها الرابطة السورية للأمم المتحدة ، فكان التجاوب رائعاً. وبالطبع يبقى أن يضاف هذا التحذير غير البسيط: هل يكفي التجاوب؟ من يتصدى للعمل ولتوفير الإمكانيات له؟

جورج جبور

عن المؤلـف

- ولـد في صـافيتا (محافظـة طرطـوس) بـسورية في ١٩٣٨/١٢/٢٨ ودرس فيهـا وفي دمـشق والولايـات المتحـدة الأمريكية ومصر.
- مـارس التـدريس الجـامعي في العلـوم الـسياسية والعلاقـات الدولية منذ عام ١٩٦٤ في أمريكا وسورية (جامعتي دمشق وحلب) ومصر. وحاضر في جامعتي أكسفورد وكيمبردج وغيرهما من أبرز جامعات العالم. كذلك تفرغ بين عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ أستاذاً ورئيساً لقسم السياسة في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة التابع للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.
- عمل قاضي نيابة في اللاذقية بسورية عام ١٩٦٠، وموظفاً دولياً في وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٨، ومستشاراً لرئيس الدولة العربية السورية ومديراً لمكتب دراسات رئيس الجمهورية العربية السورية، ومستشاراً في رئاسة مجلس الوزراء السوري وأستاذاً محاضراً لمقرر المذاهب السياسية في الدراسات العليا بكلية حقوق جامعة حلب.

- يتم اختياره من عدة جامعات عربية منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن، عضواً في لجان تقييم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم السياسية بهدف ترقيتهم أكاديمياً.
- رشحته الحكومة السورية عام ١٩٨٧ لشغل منصب مدير إدارة حقوق الإنسان في اليونسكو، وأدرج اسمه ثلاث مرات مرشحاً لمنصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- في عام ٢٠٠٢ تم تعيينه، بفضل الجهود الدبلوماسية السورية، ممثلاً للقارة الآسيوية في مجموعة عمل من الخبراء في شؤون المتحدرين من أصل إفريقي، وهي هيئة تعمل في نطاق لجنة (والآن مجلس) حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- انتخب في عام ٢٠٠٣ عضواً في مجلس الشعب السوري، وكلف في ٢٠٠٤/١٧ برئاسة لجنة تضم عدداً من أعضاء مجلس الشعب لتصحيح كتاب **تاريخ المجالس التشريعية السورية** الذي كان أصدره المجلس عام ٢٠٠٠.

- انتخب في تموز ٢٠٠٤، رئيساً لمجلس إدارة الرابطة السورية للأمم المتحدة وهي رابطة أشهرت في ٢٠٠٥/٥/٣٠.
- عضو الهيئة الاستشارية لعدد من الدوريات العلمية والثقافية والسياسية، السورية والعربية والأجنبية.
- **من مؤلفاته:**

. إفريقيا وآسيا والأمم المتحدة (بالإنكليزية، ١٩٦٢).

. الاستعمار الاستيطاني (بالانكليزية، ١٩٧٠)

. العروبة والإسلام في الدساتير العربية (طبعة أولى ١٩٧٦ ـ ط /٢/ ١٩٩٣ ـ ط/٣/ ١٩٩٥).

. فصول في تاريخ الفكر السياسي (١٩٧٧).

. الأحزاب السياسية العربية (١٩٧٨).

. مستقبل الوحدة العربية (١٩٨٤).

. حافظ الأسد وقضية فلسطين (١٩٨٨).

. الفكر السياسي المعاصر في سورية (طبعة أولى ١٩٨٧ ـ ط /٢/ ١٩٩٣).

. العرب وحقوق الإنسان (١٩٩٠).

. صافيتا ومحيطها في القرن التاسع عشر (١٩٩٣).

ـ الأمم المتحدة والسياسة الدولية وما يخص العرب (١٩٩٤).

. رسالة إلى قداسة البابا (١٩٩٥).

. حقوق الإنسان العربي في عالم اليوم (١٩٩٥).

. الميثاق العربي لحقوق الإنسان (١٩٩٨).

. حلف الفضول (١٩٩٨).

. القرار ٣٣٧٩ ومؤتمر دربان (٢٠٠١).

. مبادرات ثلاث من أجل حقوق حضارة العرب والمسلمين
(طبعة أولى: ٢٠٠٢، طبعة ثانية عن الهيئة السورية العامة للكتاب: صيف ٢٠٠٨)

ـ الأمم المتحدة والتعطيل في الأعياد الإسلامية (طبعة أولى ٢٠٠٠ ـ ط/٢/ ٢٠٠٣).

. الحياة الحزبية في سورية ومستقبلها (٢٠٠٤).

ـ **نحو لجنة في مجلس الشعب السوري للحريات والحقوق الواجبة العامة** (دمشق، دار نينوى، طبعة أولى أيلول ٢٠٠٦، طبعة ثانية آذار ٢٠٠٨، أيلول ٢٠٠٦).

ـ **وعد بلفور** (دمشق، دار طلاس، ط/١/ تموز ٢٠٠٧، ط /٢/ مع مقدمة من عمرو موسى تشرين أول ٢٠٠٧).

. **العربية وحرب اللغات** (دمشق دار الفكر ٢٠٠٨).

● في شباط فبراير ٢٠٠٥ كرمته الجمعية العربية للعلوم السياسية باعتباره رائداً في علم السياسة ضمن حفل أقيم في جامعة القاهرة لتكريم الرواد. وأصدر بهذه المناسبة كتاباً عنوانه: **الجمعية العربية للعلوم السياسية: ملامح من الجذور والولادة** (دمشق ٢٠٠٥) /٦١/ صفحة.

مطابع الإدارة السياسية

٢٠٠٨

٩٦